

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية

عن فترة ثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

وتقدير الفحص المحدود عليها

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة ثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩
وتقدير الفحص المحدود عليها

فهرس المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البيان</u>
٣ : ١	نقرير الفحص المحدود
١	قائمة المركز المالي المجمعة
٢	قائمة الدخل المجمعة
٣	قائمة الدخل الشامل المجمعة
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
٥	قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٦ : ٤٤	الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة الدورية

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٢٢ ٣٦ ٣٥ - ١١ ٣٦ ٢٢ ٠٠ (٢٠٢)
تليفون : ٢٣ ٣٦ ٣٥ - ٠٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الأهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة حديد عز

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المرفقة لشركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠١٩ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسؤوليتها في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية عمل استفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تتمكن من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمعة للشركة في ٣١ مارس ٢٠١٩ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات إيضاحية

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على إستنتاجنا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:-

- ١ كما هو وارد بالإيضاح رقم (١-٣٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، فقد قامت بعض الشركات التابعة بإثبات أصل ضريبي مؤجل بلغت قيمته ١,٥٥ مليار جنيه مصرى مدرج ضمن الأصول الضريبية المؤجلة بقائمه المركز المالى المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٩ وذلك عن خسائر ضريبية مرحلة بلغت قيمتها ٦,٩ مليار جنيه مصرى، وفي سياق النظرة المستقبلية أعدت تلك الشركات التابعة موازنة تقديرية للأعوام من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣ بالإضافة إلى خطة بمسانده من المساهمين الرئيسيين للحصول على الدعم والتمويل اللازم للتشغيل مما ينعكس ايجابياً على المؤشرات التشغيلية والمالية في الفترات المقبلة والاستفادة من الخسائر الضريبية المرحلية والتي تتوقف على تحقق الافتراضات المستقبلية التي تم على أساسها إعداد الموازنة التقديرية المذكورة أعلاه .
- ٢ كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٣-٣٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تتمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٠ .

وترى إدارة الشركة التابعة أنه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الإنفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى معبقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف متنهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً.

وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني إستقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وأن موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من أية مدینونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ .

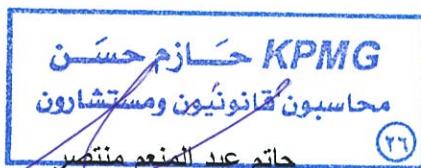
قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير.

وترى الشركة التابعة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ . ويصعب في الوقت الراهن تحديد الإلتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٣ - كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢-٣٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، فقد نشأ خلاف بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) ومصلحة الضرائب على المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة التابعة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة التابعة لدى البنوك المختلفة.

وقد قامت الشركة التابعة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

وترى إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) بناءً على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيـة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبتها بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامـات التعـديـنية والخـاصـة بـتـداـولـ الـخـامـاتـ بـمـيـنـاءـ الدـخـيلـةـ وإـشـغالـ السـاحـاتـ المـخـصـصـةـ لـذـلـكـ وـالـقـيـامـ بـأـعـالـهـ التـشـغـيلـ وـالـصـيـانـةـ الـلاـزـمـةـ لـهـذـهـ مـعـدـاتـ لـعـدـمـ خـضـوعـهـ لـضـرـيبـةـ عـلـىـ مـيـعـاتـ.ـ وـأـنـ قـيـامـ الشـرـكـةـ بـسـدـادـ هـذـاـ مـبـلـغـ أـوـ مـبـالـغـ مـسـدـدـةـ لـهـيـئـةـ مـيـنـاءـ إـسـكـنـدـرـيـةـ حـالـيـاـ أـوـ مـسـتـقـبـلـاـ كـضـرـيبـةـ عـلـىـ ذـاتـ الخـدـمـةـ لـاـ يـعـنـىـ موـافـقـتـهـاـ عـلـىـ خـضـوعـ الخـدـمـةـ مـعـ اـسـتـمـارـ الشـرـكـةـ فـيـ السـيرـ فـيـ الدـاعـاـيـ القـضـائـيـ لـتـأـكـيدـ الـحـقـيقـةـ مـنـ أـنـ هـذـهـ الخـدـمـةـ لـاـ تـخـضـعـ لـضـرـيبـةـ مـيـعـاتـ.



KPMG حازم حسن

سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢٥)

القاهرة في ٨ يوليو ٢٠١٩

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المجمعة في:

٢٠١٨/١٢/٣١ بالمليون جنيه	٢٠١٩/٣/٣١ بالمليون جنيه	إيضاح رقم	
٢٦٤٥٦٦٠٨	٢٥٧١٠٢٧٠	(١-١٠)	الأصول الغير متداولة
٣٦١٥٠٣	٤٠٢٥٠٧	(١١)	أصول ثابتة (الصالفي)
١١٥	١١٥	(١-١٢)	مشروعات تحت التنفيذ
١٠٩٨٨٠	٨٠	(٢-١٢)	استثمارات في شركات شقيقة
١٧٧٨٣٤٦	١٧٤٠٠٥٠	(١-٣٠)	استثمارات مالية متاحة للبيع
٥١٠١١	٤٩٣٦٣	(١٣)	أصول ضريبية مؤجلة
٢٢٣٠٦	٢١٦٨٧	(١٤)	إقراص للغير طويل الأجل
٣١٥٢١٤	٣١٥٢١٤	(٩-٣٨)	أصول أخرى
٢٩٠٩٤٩٨٣	٢٨٢٣٩٢٨٦		شهرة
			إجمالي الأصول الغير متداولة
			الأصول المتداولة
١٢٩٠٣٧٥٩	١١٥٠٢٠٨٣	(١٥)	مخزون
٣٧١٨٧٧	١١٢٥٨١٦	(١٦)	عملاء وأوراق قبض
٤٢٩٣٢٨٥	٤٣١٥٨٢٣	(١٧)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٦٩٧٦٠	١٠٥١٨٢٢		موددون - دفعات مقدمة
١٠٥٨٠	١١٦٥١	(٨-٣٨)	استثمارات في أذون خزانة
٢٦٢١٤٢٢	٢٣٨٩٨١٦	(١٩)	النقدية وما في حكمها
٢٠٨٩٧٩٨٣	٢٠٣٩٧٠١١		إجمالي الأصول المتداولة
٤٩٩٩٢٩٦٦	٤٨٦٢٦٢٩٧		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
٢٧١٦٣٢٥	٢٧١٦٣٢٥	(٢-٢٠)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٨٢٠٩٠	١٨٢٠٩٠	(٢١)	احتياطيات
١٩٦٥٠٨٤	١٩٣٣٢٠٤	(٢-١٠)	ناتج تعديل تكلفة الأصول
(٥٠٣٧٠١٠)	(٦١٨٥٠٩٧)		خسائر مرحلة
(٧١٩٢١)	(٧١٩٢١)	(٢٢)	أسهم خزينة
٣٩٤٥٩٦٤	٣٨١٤٥٤٣		احتياطي فروق ترجمة كيانات أجنبية
(٩٨٢١٢)	-		توزيعات أرباح دولية
٣٦٠٢٣٢٠	٢٣٨٩١٤٤		إجمالي حقوق ملكية الشركة القابضة
٢٦٦١٤١٠	٢٤١٣٣٤٧		الحقوق الغير مسيطرة
٦٢٦٣٧٣٠	٤٨٠٢٤٩١		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات
			الالتزامات الغير متداولة
١١٢٢٣٨١١	١١٧٢٧٥٠٧	(٢٧)	قرص طويل الأجل
١٦٠١٣٩٧	١٤١١٥٤٩	(٢٩)	الالتزامات طويلة الأجل
٣٨٥٣٠١١	٣٨٤٧٥٧٨	(١-٣٠)	الالتزامات ضريبية مؤجلة
١٦٦٨٨٢١٩	١٦٩٨٦٦٣٤		إجمالي الالتزامات الغير متداولة
			الالتزامات المتداولة
٣٥٩١٨	١٥١٥٢٢	(١٩)	بنوك - سحب على المكتشوف
١٥٤٣١٨١٧	١٥٥٣١٩٨٣	(٢٧)	تسهيلات ائتمانية وأقساط قروض تستحق خلال عام
٦٦٠٧٣٢٧	٦٧٥٣٦٥٦	(٢٣)	موددون وأوراق دفع
١٩٣٨١٢٥	١٠٤٦٣٢٠		عملاء - دفعات مقدمة
٢٠٨٦٥٩٩	٢٤٤٥٥٣٣	(٢٤)	دائون وأرصدة دائنة أخرى
٧٠٣٨٢٩	٦٧٩٧٧٥		الالتزامات ضريبية الدخل
١٣١٢٤	١٤١٠٥	(٢٥)	الالتزامات نظام المعاش التكميلي
٢٢٤٢٧٨	٢٢٤٢٧٨	(٢٦)	مخصصات
٢٧٠٤١٠١٧	٢٦٨٤٧١٧٢		إجمالي الالتزامات المتداولة
٤٣٧٢٩٢٣٦	٤٣٨٣٣٨٠٦		إجمالي الالتزامات
٤٩٩٩٢٩٦٦	٤٨٦٣٦٢٩٧		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بول فيليب شكيبيان

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

شركة حديد مصر ش.م.م
Ezz Steel Co. S.A.E (١)

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس :

٢٠١٨ بالألف جنيه	٢٠١٩ بالألف جنيه	إيضاح رقم	
١٢ ٦٠٧ ٦٥٧	١٢ ٦١٦ ١٦٠	(١٨-٣٨)	المبيعات (بالصافي) بخصم:
<u>(١٠ ٨٤٦ ٥٠٠)</u>	<u>(١٢ ٣١٣ ١٩١)</u>	(٣)	تكلفة المبيعات
<u>١ ٧٦١ ١٥٧</u>	<u>٣٠٢ ٩٦٩</u>		مجمل الربح
			<u>إضافي / (بخصم):</u>
٢٠ ٢٣٧	٢٨ ٠١٠	(٤)	إيرادات تشغيل أخرى
(٧١ ٣٠٥)	(١٠٨ ٨٠٢)	(٥)	مصروفات بيعية وتسويقية
(٢٧٦ ٩٦١)	(٣٢١ ٧٢٣)	(٦)	مصروفات إدارية وعمومية
<u>(٦٥ ٦٥١)</u>	<u>(٦٧ ٣٧٢)</u>	(٧)	مصروفات تشغيل أخرى
<u>١ ٣٦٧ ٤٧٧</u>	<u>(١٧٦ ٩١٨)</u>		(خسائر) أرباح النشاط
			<u>إضافي / (بخصم):</u>
١٥٦ ٠١١	٤٩ ٢٤٨	(٨)	إيرادات تمويلية
(١ ٠٥٠ ٠٣٠)	(١ ١٦٣ ١١٢)	(٨)	تكاليف تمويلية
<u>(١٠ ٠٤٥)</u>	<u>٤٩ ٩٩٨</u>	(٨)	أرباح (خسارة) ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملة الأجنبية
<u>(٩٠٤ ٠٦٤)</u>	<u>(١ ٠٦٣ ٨٦٦)</u>		صافي التكاليف التمويلية
<u>٤٦٣ ٤١٣</u>	<u>(١ ٢٤٠ ٧٨٤)</u>		صافي (خسارة) ربح الفترة قبل الضرائب
			<u>بخصم :</u>
(٢٣٦ ١٢٩)	(٦ ٧٥٣)		ضريبة الدخل
<u>(٤٣ ٠١١)</u>	<u>(٢٧ ٨٦٤)</u>	(٢-٣٠)	الضريبة المؤجلة
<u>(٢٧٩ ١٤٠)</u>	<u>(٣٤ ٦١٧)</u>		اجمالي ضريبة الدخل
<u>١٨٤ ٢٧٣</u>	<u>(١ ٢٧٥ ٤٠١)</u>		صافي (خسارة) ربح الفترة
			<u>توزيع كما يلي:</u>
(٦٧ ١٣٣)	(١ ٠٨١ ٥٩٩)		نصيب مساهمي الشركة القابضة
<u>٢٥١ ٤٠٦</u>	<u>(١٩٣ ٨٠٢)</u>		الحقوق الغير مسيطرة
<u>١٨٤ ٢٧٣</u>	<u>(١ ٢٧٥ ٤٠١)</u>		صافي (خسارة) ربح الفترة
<u>(٠,١٣)</u>	<u>(٢,٠٣)</u>	(٤)	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في صافي خسارة الفترة (جنيه/سهم)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس :

٢٠١٨	٢٠١٩	
بألاف جنيه	بألاف جنيه	
١٨٤ ٢٧٣	(١ ٢٧٥ ٤٠١)	صافي (خسارة) ربح الفترة بخصم:
(٨١ ٢٧٢)	(٤٦ ١٦٨)	الجزء المحقق من ناتج تعديل تكاليف الأصول (المحول للأرباح المرحطة خلال الفترة)
(٦٣ ٠١٢)	(١٨٥ ٦٤٤)	فروق ترجمة القوائم المالية لكيانات بالعملات الأجنبية
<hr/> ٣٩ ٩٨٩	<hr/> (١٥٠٧ ٢١٣)	إجمالي الدخل الشامل
		يوزع كما يلى
(١٥١ ٣٨٨)	(١ ٢٤٤ ٩٠٠)	نصيب مساهمي الشركة القابضة
<hr/> ١٩١ ٣٧٧	<hr/> (٢٦٢ ٣١٣)	الحقوق الغير مسيطرة
<hr/> ٣٩ ٩٨٩	<hr/> (١٥٠٧ ٢١٣)	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شريكة تطبيقات مصرية

فائلة التغيرات في حقوق الملكية المحددة

<p>الجريدة المقترن من تاريخ تقديم تكملة الحصول [المعدل للأدلة] بعد حل المدعوى</p> <p>إيجابي المطالع</p>	<p>صادر في ٢٠١٩/٣/٢٣</p> <p><u>الصديق في</u></p>	<p>الجريدة المقترن من تاريخ تقديم تكملة الحصول [المعدل للأدلة] بعد حل المدعوى</p> <p>بتوجيه المطالع</p>	<p>صادر في ٢٠١٩/١١/٢٠</p> <p><u>الصديق في</u></p>
---	--	---	---

تقتصر الإضطرابات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القائمة المثلية المجمعه الدوليـة وتقـرـأ معاـها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاح	
بألف جنيه	بألف جنيه	رقم	
٤٦٣٤١٣	(١٢٤٠٧٨٤)		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
			صافي (خسارة) ربح الفترة قبل الضرائب
			<u>تعديلات ل搿وية صافي (الخسائر) الأرباح مع التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل</u>
٣٧٣٦٨٩	٣٧٢٤٧٣	(١-١٠)	الإهلاك
-	١٤٢٧	(١٤)	استهلاك أصول أخرى
(٣٧٨)	(٤٨٥)		استهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزانة
٤٣٧٤٧	-		الإضمحلال في قيمة الأصول
١١٤٦٤	٣١٦٩٥	(٢٨)	مصرف التأجير التمويلي المحمل على قائمة الدخل
-	(٥٥٢١)		الإيرادات المؤجلة المحملة على قائمة الدخل خلال الفترة
١٥١	٣٤	(٧)	خسائر رأسمالية
١٠٥٠٠٣٠	١١٦٣١١٢		فروائد ومصروفات تمويلية
(٦٦٧)	-		فرق القيمة الحالية للقرض طويل الأجل
٣٧٣١	٥٢٥٧	(٢٥)	فرق ناتجة عن التغير في التزامات نظام المعاش التكميلي
-	(٩١٥٠)		إيرادات ناتجة عن بيع استثمارات
-	٣٩٥٤٦		تسويات ضريبية
١٧٣٢٨	(٦٩٥٦٤)		فروق ترجمة عملات أجنبية
<u>١٩٦٢٥٠٨</u>	<u>٢٨٨٠٤٠</u>		
(١١٨٣٥٠٤)	١٣٣٢٤٧٩		<u>التغير في بنود رأس المال العامل</u>
١٨٤٣٥٠	(١٥٠٦١٣٨)		- المخزون
(٢٤٠٩٨٦)	٢٧٩٥٠٨		- العمالة والمديون والأرصدة المدينة الأخرى
١٣٧٤	(٢٣٦٥)		- الموردين والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
(١٩)	٣٧٦		- التغير في بند إقراض العاملين
<u>٧٢٣٧٢٣</u>	<u>٣٩١٩٠٠</u>		- التزامات نظام المعاش التكميلي
(٢٠٤١٨)	-		<u>الصافي</u>
-	(١٤٥٩٠)		المستخدم من المخصصات
(٨٤١٦٠٩)	(١١٥٦٣٧٤)		ضرائب الدخل المدفوعة
<u>(١٢٨٣٠٤)</u>	<u>(٧٧٩٠٦٤)</u>		فروائد تمويلية مدفوعة
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
(١١٥٧٤٧)	(١١٢٢٩٩)		<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
٤٠	(١٩٤)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(١٢٠٢٢)	(٨٥٨٧)		متصلات من بيع أصول ثابتة
١١٥٥	٨٠٠		مدفوعات نقدية لشراء استثمارات مالية (أذون خزانة)
<u>(١١٦١٩٠)</u>	<u>(١١٣٠٨٠)</u>		متصلات من إسترداد استثمارات مالية (أذون خزانة)
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
١٨٨٢٠٤٠	٩٥٣٩٣٦		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
(٤٤)	-		صافي المحصل من التسهيلات الائتمانية
-	٤٧٨٤		المسدود من التزامات طويلة الأجل
(٦٠١١٥٥)	(١٩٨٦٦٣)		المحصل من الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة
٤٠١٤	٣٥٧٢٦٥		المسدود من القروض
(٩٠٨٧)	(٣٢٥٨٢)		مقروضات من قروض
-	(٢٤٢٧٧٠)		مدفوعات التأجير التمويلي
-	(٣٩٥٦)		توزيعات أرباح مدفوعة لأصحاب الحقوق الغير مسيطرة
<u>١٢٨٠٧٦٨</u>	<u>٨٣٨٠١٤</u>		توزيعات أرباح مدفوعة للعاملين و مجلس الإدارة
١٠٢٦٢٧٤	(٥٤١٣٠)		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٣٠١٩٧٢٨	١٩٧٨٣٧٦	(١٩)	التغير في النقدية و ما في حكمها خلال الفترة
(٤٩١)	(٣١١١٢)		النقدية وما في حكمها أول الفترة
<u>٤٠٤٥٥١١</u>	<u>١٨٩٣١٣٣</u>	(١٩)	فروق ترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية
			النقدية وما في حكمها آخر الفترة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للموافم المالية المجمعة الدورية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩

-١ نبذة عن الشركة

١-١ البيانات الأساسية

تأسست شركة العز لصناعة حديد التسليح "شركة مساهمة مصرية" وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة في السجل التجاري تحت رقم ٤٧٢ محافظة المنوفية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٩٤، وتم نشر العقد الإبتدائي والنظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات بالعدد رقم ٢٢١ في أبريل سنة ١٩٩٤ ومقرها مدينة السادات.

المدة المحددة للشركة هي ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري، وتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٨ قررت الجمعية العامة الغير عادية للشركة إطالة أمد الشركة ٢٥ سنة أخرى تبدأ من ٢ أبريل ٢٠١٩ وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل السجل التجاري للشركة بذلك.

وافقت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠٠٩ على تعديل اسم الشركة إلى شركة حديد عز، وقد تم التأشير بهذا التعديل بالسجل التجاري بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٩.

يقع مقر الشركة في ٣٥ شارع لبنان المهندسين - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

الشركة هي شركة تابعة لشركة مجموعة العز القابضة للصناعة والإستثمار "مجموعة عز الصناعية" (الشركة الأم)، والتي تساهم في رأس مال الشركة بصورة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ٦٥,٥٥٪.

يتم تداول الأسهم الإسمية للشركة ببورصة الأوراق المالية المصرية وبورصة لندن.

٢-١ الشركات التابعة

شركة مصانع العز للدرفلة (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٦ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والمعدل بقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الإستثمار.

شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٢ كشركة إستثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والمعدل بقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الإستثمار.

وشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية لديها الشركات التابعة التالية:

شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٩٨ وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الإستثمار، والمعدل بقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الإستثمار.

شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمبوبكات (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢.

٣-١ غرض الشركة وشركاتها التابعة

يتمثل غرض الشركة وشركاتها التابعة في صناعة وتجارة وتوزيع الحديد والصلب بكافة أنواعه وما يرتبط به من منتجات وخدمات.

وفيما يلي بيان بنسبة الإستثمارات في الشركات التابعة لشركة حديد عز التي تم إدارجها بالقوائم المالية المجمعة الدورية:

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٣/٣١	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة
%	%		
٩٨,٩٠٩	٩٨,٩١٤	مصنع العز للدرفلة	
٥٤,٥٩	٥٤,٥٩	العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية	
٧١,٠٧ (مباشر وغير مباشر)	٤٩,١٣ (غير مباشر)	العز لصناعة الصلب المسطح	
من خلال العز الدخيلة الإسكندرية	من خلال العز الدخيلة الإسكندرية	حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"	
٤٩,١٣ (غير مباشر)	٤٧,٤٩ (غير مباشر)	من خلال العز الدخيلة الإسكندرية	مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكت
من خلال العز الدخيلة الإسكندرية	من خلال العز الدخيلة الإسكندرية		

٤-١ إصدار القوائم المالية المجمعة الدورية

- تم إعتماد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية من مجلس إدارة الشركة للإصدار بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٩.

٤-٢ أسس إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية**٤-٢-١ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين**

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٤-٢-٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية المجمعة الدورية على أساس التكالفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة.

قامت إدارة المجموعة خلال عام ٢٠١٦ بتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المتربطة على تحرير أسعار الصرف والوارد بملحق (أ) لمعايير المحاسبة المصري رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، حيث تم تعديل كلًا من التكاليف ومجمع الاحلاك لبعض فئات الأصول الثابتة بإستخدام معاملات التعديل الوارد ب الملحق المذكور أعلاه (إيضاح رقم ٢-٣٨).

٣-٢ عمدة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة الدورية بالألف جنيه مصرى.

٤-٤ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وإفتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متعددة تراها إدارة المجموعة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية ، حيث يتم بناء عليها تحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة و يتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في العام التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على العام الذي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية ، عندئذ تدرج هذه الفروق في العام الذي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- الإضمحلال في قيمة الأصول.
- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة.
- الالتزامات المحتملة والمخصصات.
- الأعمار الإنتحاجية للأصول الثابتة.

٥-٥ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ المركز المالي بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقييم القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقييم التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المجمعة للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٦-٣ أسس التجميع

تضمن القوائم المالية المجمعة الدورية أصول والتزامات ونتائج أعمال شركة حديد عز (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتسيطر الشركة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتباينة والأرباح غير المحققة بين الشركات.

الحقوق الغير مسيطرة في صافي حقوق الملكية وفي نتائج أعمال الشركات التابعة تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة الدورية تحت بند مستقل " الحقوق الغير مسيطرة "، وتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية، كما يتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة في بند مستقل قائمة الدخل المجمعة.

الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إقتناء أو بيع حصص من الحقوق الغير مسيطرة دون أن تؤدي إلى التغيير في سيطرة الشركة الام، يتم إثباتها مباشرة في حقوق الملكية.

٣- تكاليف المبيعات

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاح	
بالملايين	بالملايين	رقم	
٧٠٤٤١٢٨	٧٢٥٧٣٥		خامات
٤٦٩٠٥٤	٤٧٨١٩٣		مرتبات وأجور
٣٦٤١٠٣	٣٦١٠٨٨	(١-١٠)	إهلاكات أصول ثابتة
-	١٤٢٧	(١٤)	استهلاك أصول أخرى
٢٨٢٥	٤١٣٢		تكلفة المعاش التكميلي
٣٣١٤٣٠١	٤٣٢٨٢٧٧		مصروفات صناعية غير مباشرة
<u>(٢٠٤١٨)</u>	<u>-</u>		المستخدم من المخصصات
<u>١١١٧٣٩٩٣</u>	<u>١٢٤٢٨٨٥٢</u>		تكلفة التشغيل
<u>(٣٢٧٤٩٣)</u>	<u>(١١٥٦٦١)</u>		التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام
<u>١٠٨٤٦٥٠٠</u>	<u>١٢٣١٣١٩١</u>		

٤- إيرادات تشغيل أخرى

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٨	٢٠١٩		
بالملايين	بالملايين		
-	٩١٥٠		أرباح بيع استثمارات مالية متاحة للبيع
٢٠٢٣٧	١٨٨٦٠		إيرادات أخرى
<u>٢٠٢٣٧</u>	<u>٢٨٠١٠</u>		

٥- مصروفات بيعية وتسويقية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاح	
بالملايين	بالملايين	رقم	
٢٦٣١١	٢٤٦٣٩		مرتبات وأجور
٦٤٥٥	٩٤٨١		مصاريف دعاية واعلان
١٢٨٣	١٩٩	(١-١٠)	إهلاكات أصول ثابتة
٢٠٨	٢٩٢		تكلفة المعاش التكميلي
<u>٣٧٠٤٨</u>	<u>٧٤١٩١</u>		مصروفات أخرى
<u>٧١٣٥٥</u>	<u>١٠٨٨٠٢</u>		

٦- مصروفات إدارية وعمومية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاح	
بالملايين	بالملايين	رقم	
١٨٥٩٠١	١٨٠٠٤٠		مرتبات وأجور
١٣٣٤٠	١٢٣٢		قطع غيار وصيانة
٨٣٠٣	١١١٨٦	(١-١٠)	إهلاكات أصول ثابتة
٦٩٨	١٤٩٧		تكلفة المعاش التكميلي
<u>٦٨٧١٩</u>	<u>١٣٢٧٦٨</u>		مصروفات أخرى
<u>٢٧٦٩٦١</u>	<u>٣٣١٧٢٣</u>		

-٧- مصروفات تشغيل أخرى

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٨	٢٠١٩
بالألف جنيه	بالألف جنيه
٢١٧٥٣	١٢١٨٤
٤٣٧٤٧	-
١٥١	٣٤
-	٥٥١٥٤
٦٥٦٥١	٦٧٣٧٢

تبرعات
الإضمحلال في قيمة الأصول
خسائر رأسمالية
مصروفات أخرى

-٨- إيرادات وتكاليف تمويلية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٨	٢٠١٩
بالألف جنيه	بالألف جنيه
١٥٦٠١١	٤٩٢٤٨
١٥٦٠١١	٤٩٢٤٨
(١٠٥٠٠٣٠)	(١١٦٣١١٢)
(١٠٥٠٠٣٠)	(١١٦٣١١٢)
(١٠٠٤٥)	٤٩٩٩٨
(٩٠٤٠٦٤)	(١٠٦٣٨٦٦)

إيرادات تمويلية
فوائد وايرادات تمويلية
إجمالي إيرادات تمويلية
تكاليف تمويلية
فوائد ومصروفات تمويلية
إجمالي تكاليف تمويلية

أرباح (خسائر) ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية
صافي التكاليف التمويلية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٨	٢٠١٩
(٦٧١٣٣)	(١٠٨١٥٩٩)
٥٣٣٨٠٢٣١٣	٥٣٣٨٠٢٣١٣
(٠,١٣)	(٢,٠٣)

نسبة مساهمي الشركة القابضة
صافي خسارة الفترة (بالألف جنيه)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة (سهم)*

النسبة الأساسية والمحض للسهم في صافي خسارة الفترة (جنيه/سهم)

* تم إستبعاد عدد ٧١٤ ٤٦٢ سهم عند إحتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة وهي تمثل أسهم خزينة (ايضاح رقم ٢٢).

مکتبہ ملی علامہ اقبال

الإجمالي	عدد	تحديثات شهر	افتتحت وحدات	أُنْدِيَت وحدات	مُحْلَّى	الأراضي
٢٠١٣	٦٧٥٣	٣٨٩٣	٣٧٤٣	٣٧٣٣	٣٧٣٣	٣٧٣٣

٢-١٠ فيما يلى الحركة خلال الفترة على حساب ناتج تعديل الأصول الثابتة الذى نشأ من تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة بالتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار الصرف والواردة بملحق (أ) لمعايير المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) "آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية":

<u>بالألف جنيه</u>	<u>ناتج تعديل الأصول الثابتة في تاريخ تحرير سعر الصرف (٣٠١٦٢) نوسمبر ٢٠١٦</u>
٤٠١٣٧٩٥	<u>ضريبة الدخل</u>
(٩٠٣١٠٤)	<u>صافي ناتج تعديل تكالفة الأصول بعد ضريبة الدخل</u>
٣١١٠٦٩١	<u>الجزء المحقق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>
(٥١٤٦٥١)	<u>صافي ناتج تعديل تكالفة الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>
٢٥٩٦٠٤٠	<u>الجزء المحقق خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩</u>
(٤٦١٦٨)	<u>صافي ناتج تعديل تكالفة الأصول الثابتة في ٣١ مارس ٢٠١٩</u>
<u>٢٥٤٩٨٧٢</u>	<u>ويوزع كمالي:</u>
١٩٣٣٢٠٤	<u>نصيب مساهمي الشركة القابضة</u>
٦١٦٦٦٨	<u>نصيب الحقوق الغير مسيطرة</u>
<u>٢٥٤٩٨٧٢</u>	

١١ - مشاريعات تحت التنفيذ

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٣/٣١	توسيعات إنشائية
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	آلات تحت التركيب
٦٢٥٤٧	٧٧٥٠٩	
٢٥٦٨٨٠	٢٧٣٥٩٢	
٤٢٠٧٦	٥١٤٠٦	دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة
<u>٣٦١٥٠٣</u>	<u>٤٠٢٥٠٧</u>	

١٢ - الاستثمارات

١-١٢ استثمارات في شركات شقيقة

١- استثمارات في شركات تسفية			
نسبة المساهمة	تكلفة الاستثمارات	٢٠١٩/٣/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
%	بالملايين جنيه	بالملايين جنيه	بالملايين جنيه
٤٠			٩٠
٥٠		٢٥	٢٥
٥٠		-	-
		١١٥	١١٥

الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو)
(ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية)
شركة العز - الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK)
شركة EZDK Steel UK LTD - إيضاح رقم (١-٣٧)

١٢- استثمارات مالية متاحة للبيع

نحوه الاستثمارات	٢٠١٩/٣/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	إيضاح رقم
بألاف جنيه	بألاف جنيه		
٨٠	٨٠		
١٧٧٢٦	١٧٧٢٦		
١٠٩٨٠	-		
<u>١٤٧٦٥٦</u>	<u>١٧٨٠٦</u>		
<u>(١٧٧٢٦)</u>	<u>(١٧٧٢٦)</u>	(١٨)	يخصم:
<u>١٠٩٨٠</u>	<u>٨٠</u>		قيمة الإضمحلال في الشركة العربية للصلب المخصوص

تتمثل في مساهمة شركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في رأس مال شركة مجموعة العز القابضة للصناعات والاستثمار "مجموعة عز الصناعية" (الشركة الأم) بـ ١٠٠٠٠٦ سهم بنسبة مساهمة ٣,٨١٣ %، وقد تم بيع هذه الأسهم للشركة الأم خلال الفترة.

١٣ - إقراض لغير طول الأجل

يتمثل بند إقراض طويل الأجل فيما يلى:

<u>٢٠١٨/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٩/٣/٣١</u>	<u>إيضاح رقم</u>
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	
٦٥ ٧١٣	٦٩ ٧٦٧	
٤٥ ٥٥٦	٤٢ ٦٥٠	
<u>١١٠ ٧٦٩</u>	<u>١١٢ ٤١٧</u>	
<u>(٤٤ ٩٦٨)</u>	<u>(٤٨ ٢٦٤)</u>	<u>(١٧)</u>
<u>٦٥ ٨٠١</u>	<u>٦٤ ١٥٣</u>	
<u>(١٤ ٧٩٠)</u>	<u>(١٤ ٧٩٠)</u>	
<u>٥١ ٠١١</u>	<u>٤٩ ٣٦٣</u>	

بخصم:

قرصض وسلف العاملين المستحقة خلال عام

قرصض وسلف العاملين طويلة الأجل

بخصم:

الفارق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرصض

العاملين طويلة الأجل

أصول أخرى

- ١٤

يتمثل بند أصول أخرى طويلة الأجل في قيمة المبلغ المسدد للهيئة العامة للتنمية الصناعية بواسطة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) للحصول على رخصة إنتاج حديد تسليح، وبالبالغ قيمته ٣ ٢٤٨ ألف دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٣٠٦ ٢٢ ألف جنيه مصرى وبيانها كالتالى:-

<u>بألف جنيه</u>
٢٢ ٣٠٦
<u>(١ ٤٢٧)</u>
٨٠٨
<u>٢١ ٦٨٧</u>

التكلفة في أول يناير ٢٠١٩

(بخصم) / بضاف:

استهلاك الفترة

فروق ترجمة

الصافي في ٣١ مارس ٢٠١٩

مخزون

- ١٥

<u>٢٠١٨/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٩/٣/٣١</u>	
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	
٤ ٣٥٢ ٩٩٧	٣ ٥٨٤ ٦٣٤	
٢٨١ ٥٣٥	٧٦٢ ٨٤١	
٥ ٠٧٣ ٧٤٢	٤ ٧٣٥ ٢٧٣	
٨٣ ٤٥٦	٥٦ ٢٧٩	
٢ ١٠٠ ٦٤٠	٢ ١٥١ ٢١١	
١ ٠٠٩ ٨٠٣	٢٠٦ ٦٣٥	
١ ٥٨٦	٥ ٢١٠	
<u>١٢ ٩٠٣ ٧٥٩</u>	<u>١١ ٥٠٢ ٠٨٣</u>	

خامات ومستلزمات إنتاج
إنتاج غير تام
إنتاج تام
إنتاج تام - حديد مختزل
قطع غيار ومهامات
بضاعة بالطريق
اعتمادات مستديمة

عملاء وأوراق قبض

- ١٦

<u>٢٠١٨/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٩/٣/٣١</u>	<u>إيضاح رقم</u>
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	
٢٨٦ ٠٠٢	٧٢٩ ٥٣٧	
٧ ٠٣٢	٦ ٥٢٠	<u>(١-٣١)</u>
١٠٨ ٥٠٠	٤١٩ ٤١٦	
<u>٤٠١ ٥٣٤</u>	<u>١ ١٥٥ ٤٧٣</u>	
<u>(٢٩ ٦٥٧)</u>	<u>(٢٩ ٦٥٧)</u>	<u>(١٨)</u>
<u>٣٧١ ٨٧٧</u>	<u>١ ١٢٥ ٨١٦</u>	

بخصم:
الإضمحلال في قيمة العملاء

١٧ - **مدينون وأرصدة مدينة أخرى**

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٣/٣١	إيضاح	
بألف جنيه	بألف جنيه	رقم	
٩٤٨ ٢٦٢	١٠٠٧ ٧٧٩		تأمينات لدى الغير
٩٩٨ ١٩٤	١١٠٠ ١٦٤		مصلحة الضرائب*
١٢٧ ٤٧٧	١٢٧ ٤٧٧		مصلحة الضرائب - مقابل الإنقاض*
٥٩٠ ٢٧٠	٣٧٩ ٥٨٨		مصلحة الضرائب - الضريبة على القيمة المضافة
٨٩ ٠٨٣	٣٦ ٩١٥		مصلحة الجمارك
١٥٩	٣٦٢		إيرادات مستحقة
٧٤ ٦٤٨	١٠٨ ٠٨٣		مصروفات مدفوعة مقدماً
١٩ ٧١٩	١٨ ٩٨١		هيئة ميناء الإسكندرية
٤٤ ٩٦٨	٤٨ ٢٦٤	(١٣)	قروض وسلف عاملين مستحقة خلال عام
٧٠ ٣٩٧	٢ ٩٧٦		تأمينات إعتمادات مستدينة
٨٨٥	١ ٠٨٥	(٣٢)	تأمينات خطابات ضمان
١ ١١٧ ٦٣٦	١ ٢٩١ ٥٧٠	(٢-٣١)	مستحق من أطراف ذوى علقة
٣٧ ٩٢٩	٣٧ ٩٢٩		المسدد مقدماً للعاملين تحت حساب توزيعات الأرباح
٣٥ ٠٦٠	٣٥ ٠٦٠		محكمة القاهرة الاقتصادية***
١٧١ ٥٩٤	١٥٢ ٥٨٦		*أرصدة مدينة أخرى***
٤ ٣٢٦ ٢٨١	٤ ٣٤٨ ٨١٩		
(٣٢ ٩٩٦)	(٣٢ ٩٩٦)	(١٨)	بعض: الإضمحلال في قيمة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى
٤ ٢٩٣ ٢٨٥	٤ ٣١٥ ٨٢٣		

* تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى قيمة دفعه من تحت حساب جدول المطالبات الضريبية لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية عن مشروعات الصلب المسطح و الغرامات عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ - وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٤-٣-١) بالإضافة إلى مبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى دفعه مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية - عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٨.

** تمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل الإنقاض في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية مقابل الإنقاض لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية بتصنيف الخامات التعدينية وساحات التسويين بميناء الدخيلة وبالنسبة لـ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى - إيضاح رقم (٣٧-٣-٢).

*** يتمثل الرصيد المستحق للشركة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سدادها وذلك بعد خصم قيمة الغرامات والمحكم بها في الجنحة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بشركات المجموعة الصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ وبالنسبة لـ ٢٠,٥ مليون جنيه مصرى، وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد هذا المبلغ من المحكمة.

**** تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى مبلغ ٤٩,٥ مليون جنيه مصرى يمثل ١٥% من قيمة الرخصة المتعلقة بخط الإنتاج الثاني التي قامت شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعة) بسدادها في فبراير ٢٠١٢.

١٨ - الإضمحلال في قيمة الأصول

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٣/٣١	إضاح	
بألف جنيه	بألف جنيه	رقم	
٢٩ ٦٥٧	٢٩ ٦٥٧	(١٦)	الإضمحلال في العملاء وأوراق القبض
٣٢ ٩٩٦	٣٢ ٩٩٦	(١٧)	الإضمحلال في المدينين والأرصدة المدينة لأخرى
٢ ٣٣٢	٢ ٣٣٢		الإضمحلال في الموردين - دفعات مقدمة
١٧ ٧٢٦	١٧ ٧٢٦	(٢-١٢)	الإضمحلال في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع
٨٢ ٧١١	٨٢ ٧١١		

١٩ - النقديّة وما في حكمها

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٣/٣١		
بألف جنيه	بألف جنيه		
٢٩٧ ٤٤٨	٦٢٢ ٤٤٠		بنوك - ودائع لآجل
٢ ٢٥٤ ٧٦٧	١ ٦٨٣ ٣٧٣		بنوك - حسابات جارية
٥٥ ٧٨٩	٢٢ ٤٥٠		شيكات تحت التحصيل
١٣ ٤١٨	٦١ ٥٥٣		نقدية بالصندوق
٢ ٦٢١ ٤٢٢	٢ ٣٨٩ ٨١٦		
			بخصوص:
(٣٥ ٩١٨)	(١٥١ ٥٢٢)		بنوك - سحب على المكتشوف
(٦٠٧ ١٢٨)	(٣٤٥ ١٦١)		ودائع لآجل وحسابات جارية محتجزة ضمن شروط الائتمان
١ ٩٧٨ ٣٧٦	١ ٨٩٣ ١٣٣		الممنوح من البنوك لشركات المجموعة النقديّة وما في حكمها بقائمة التدفقات النقديّة

٢٠ - رأس المال**١-٢٠ - رأس المال المرخص به**

يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٨ مليار جنيه مصرى.

٢-٢٠ - رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة مبلغ ٢٧١٦ ٣٢٥ ألف جنيه مصرى (أثنين مليار وسبعمائة وستة عشر مليون وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه مصرى) موزع على ٢٦٥٠٢٧ سهم، قيمة كل سهم خمسة جنيهات مصرية مسدة بالكامل، وقد تم تسجيل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة بالسجل التجاري برقم ١١٧٦ بمدينة منوف في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

٢١ - احتياطيات

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٣/٣١		
بألف جنيه	بألف جنيه		
١ ٣٥٨ ١٦٣	١ ٣٥٨ ١٦٣		احتياطي قانوني *
٢ ٦٢٠ ٧٥٦	٢ ٦٢٠ ٧٥٦		احتياطيات أخرى (علاوة إصدار) **
(٣ ٧٩٦ ٨٢٩)	(٣ ٧٩٦ ٨٢٩)		الفرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة ***
١٨٢ ٠٩٠	١٨٢ ٠٩٠		

* الاحتياطي القانوني: يجنب ٥٪ من صافي الربح السنوي لتكوين إحتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقطاع ويستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفي بمصالح الشركة.

** الإحتياطيات الأخرى: علاوة الإصدار ناتجة عند إصدار الشركة لأسهم زيادة رأس المال مقابل الإستحواذ علي أسهم شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكذا تحويل السندات السابق إصدارها لأسهم.

***** الفرق الناتج عن الأستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة:****بألف جنيه**

٣٢٨٠ ٤٩٣

- يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في فبراير ٢٠٠٦ (تتمثل ٢٩,٣٩ % من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق نتيجة معاملات نمت تحت السيطرة المشتركة لشركات المجموعة.

١٢٧ ١٦٢

- يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة - في إبريل ٢٠١٠ (تتمثل ١,٣٥ % من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذه المعاملة تمت مع وجود سيطرة للشركة على الشركة التابعة وقد تم الشراء من مساهمين من خارج مجموعة شركات عز.

٣٨٩ ١٧٤

- يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة ٧,٢٣ % من رأس مال شركة العز للصلب المسطح - شركة تابعة - في نوفمبر ٢٠١٥ والقيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق يمثل ناتج إقتناء حصص إضافية من الحقوق الغير مسيطرة في الشركة التابعة.

٣٧٩٦ ٨٢٩**- ٢٢ - أسمى خزينة**

يتمثل هذا البند في عدد ٧١٤ سهم من أسهم شركة حديد عز والمملوكة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بتكلفة ٩٢١ ألف جنيه مصرى لأغراض التجميع تم تمويلها كأسمى خزينة.

- ٢٣ - موردون وأوراق دفع

<u>٢٠١٨/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٩/٣/٣١</u>
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>
٥٧٥٢٤٠٨	٥٦٤٧٢٢٥
١٠٣٤٥٩٤	١٣٠٩٨٠٧
<u>٦٧٨٧٠٠٢</u>	<u>٦٩٥٧٠٣٢</u>
(١٧٩٦٧٥)	(٢٠٣٣٧٦)
<u>٦٦٠٧٣٢٧</u>	<u>٦٧٥٣٦٥٦</u>

<u>٢٠١٨/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٩/٣/٣١</u>
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>
٢٣١٤٧٠	٢٢٢٥٨٣
٥٠٠٥١٨	٤٧٠١٠٨
٦٤٣٦٨٢	١١٩٦٣٣٠
١٧٩٤٤٤	٢٣٧٥٤٨
٣٠٨٩٢	٤٠٤٢٦
٩٦٤٨٣	٩٦٤٨٣
٢٦٢٩٩٥	١٥٩٩
٢٣	٢٣ (٣-٣١)
٢٢٠٨٤	٢٢٠٨٤ (٢-٢٩)
١٢٦٥٨	١٢٦٥٨ (٣-٢٩)
١٠١١	٨٨٠ (٤-٢٩)
١٠٥٤١٩	١٤٤٨١١
<u>٢٠٨٦٥٩٩</u>	<u>٢٤٤٥٥٣٣</u>

الجزء غير المستهلك من القيمة الحالية لأوراق الدفع
صافي القيمة الحالية للموردين وأوراق الدفع

موردون
أوراق دفع

- ٤ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

<u>٢٠١٨/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٩/٣/٣١</u>	<u>إيضاح رقم</u>
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	
٢٣١٤٧٠	٢٢٢٥٨٣	دائنون شراء أصول ثابتة
٥٠٠٥١٨	٤٧٠١٠٨	فوائد مستحقة
٦٤٣٦٨٢	١١٩٦٣٣٠	مصرفوفات مستحقة
١٧٩٤٤٤	٢٣٧٥٤٨	مصلحة الضرائب
٣٠٨٩٢	٤٠٤٢٦	تأمينات ضمان أعمال
٩٦٤٨٣	٩٦٤٨٣	أقساط ضريبة مبيعات
٢٦٢٩٩٥	١٥٩٩	دائنون توزيعات
٢٣	٢٣ (٣-٣١)	مستحق لأطراف ذوى علقة
٢٢٠٨٤	٢٢٠٨٤ (٢-٢٩)	إيرادات مؤجلة عن عقد تأجير تمويلي
١٢٦٥٨	١٢٦٥٨ (٣-٢٩)	التزامات تأجير تمويلي تستحق السداد خلال عام
١٠١١	٨٨٠ (٤-٢٩)	إيرادات مؤجلة عن منح
١٠٥٤١٩	١٤٤٨١١	أرصدة دائنة أخرى
<u>٢٠٨٦٥٩٩</u>	<u>٢٤٤٥٥٣٣</u>	

- ٥ - التزامات نظام المعاش التكميلي

اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس ادارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢ ، فقد تقرر ان تمنح كلا من شركة عز الدخيلة للصلب الاسكندرية وشركة كونترا ستيل (شركات تابعة) العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك للعاملين بكلتا الشركات وذلك لاستيفاده به اي من حالات التقاعد عند سن الستين او الوفاة او العجز المهني لاي من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتة بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتتحمل الشركة باقي التكالفة.

٢٠١٨/١٢/٣١ بألف جنيه ١٢٠ ٥٣٥	إيضاح بألف جنيه ١٣٢ ٥٣٢	٢٠١٩/٣/٣١ رقم ٥ ٢٥٧	الرصيد أول يناير بضافة: تكلفة الخدمة الحالية تكلفة العائد تكلفة الخدمة السابقة المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة
٨ ١٥٠٢٢ ٧٣٢		٨ ٥٢٤٩ -	
<u>١٥٧٦٢</u>		<u>٥ ٢٥٧</u>	
١٣٦ ٢٩٧ ٧٩٠٣		١٣٧ ٧٨٩ ٢٥١٦	اشتراكات العاملين المدفوعة
<u>١٤٤ ٢٠٠</u>		<u>١٤٠ ٣٠٥</u>	
(٧٣٦٢) (٤٣٠٦)		(٢١٤٠) -	(بخصم) / بضافة: معاشات مدفوعة خلال الفترة / العام الأرباح الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات إجمالي التزامات المعاش التكميلي
<u>١٣٢ ٥٣٢</u>		<u>١٣٨ ١٦٥</u>	<u>ويوزع كالتالي:</u> المدرج ضمن بند الإلتزامات المتداولة المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل
١٣ ١٢٤ ١١٩ ٤٠٨		١٤ ١٠٥ ١٢٤ ٠٦٠	
<u>١٣٢ ٥٣٢</u>		<u>١٣٨ ١٦٥</u>	

وتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبراء الأكتواري فيما يلي:-

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٣/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
%١٨	%١٨	أ- معدل سعر الخصم
%١٦	%١٦	ب- معدل تضخم الأسعار
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٣/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد صافي تكلفة المزايا
%١٥,٥	%١٨	أ- معدل سعر الخصم
%١٤	%١٦	ب- معدل تضخم الأسعار

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبراء الأكتواري:-

معدل الخصم ٪١٨ ألف جنيه ١٢٦ ٢٨١	معدل الخصم ٪١٨ ألف جنيه ١٣٦ ١٢٥	القيمة الحالية للالتزام تكلفة الخدمة الحالية والعائد
٢٠ ١٩٥	٢١ ٣٠٤	

٤٦ - مخصصات

٢٠١٨/١٢/٣١ بألف جنيه ٢٢٢ ٣٢٣	٢٠١٩/٣/٣١ بألف جنيه ٢٢٢ ٣٢٣	مخصص ضرائب ومطالبات مخصص قضايا عمالية
١٩٥٥	١٩٥٥	
<u>٢٢٤ ٢٧٨</u>	<u>٢٢٤ ٢٧٨</u>	

١-٢٧ شركة حديد عز (الشركة القابضة)

- بتاريخ ٢٠١٥/١٨ قامت الشركة بتوقيع عقد مع بنكي الأهلي المصري والعربي الأفريقي الدولي (وكيل الضمان) وذلك بغرض منح الشركة قرض مشترك طویل الأجل بمبلغ ١,٧ مليار جنيه مصرى لمدة ٧ سنوات من تاريخ التوقيع على العقد بحيث يكون الغرض منه إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة عن طريق سداد المديونيات القائمة طرف البنوك، ووفقاً لبنود العقد تقوم الشركة بإصدار توکيل رسمي غير قابل للإلغاء تفاصيله بموجبه وكيل الضمان عن نفسه ونيابة عن البنك في إبرام وقيد رهن من الدرجة الأولى على المحل التجارى للمقترض بما في ذلك مصنع الشركة بمدينة السادات خلال ستة أشهر من تاريخ أول سحب على أن يحتفظ المقرض بنسبة مساهمته في الشركات التابعة دون تعديل وكذلك الحفاظ على بعض المؤشرات والتسبة المالية المحددة بعد القرض طول مدة القرض على أن يتم السداد على ٢٦ قسط ربع سنوي غير متساوي يستحق أولها في أغسطس ٢٠١٥ وذلك بدءاً من نهاية أول ستة أشهر من تاريخ أول سحب والذي تم بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥، وذلك بمعدل عائد ٦٣,٥٪ فوق سعر الكوريدور المعلن من البنك المركزي المصري تسدد كل ثلاثة أشهر.
- بلغت عمولة ترتيب وضمان تغطية التمويل (تكلفة الحصول على القرض) ٧,٥ في الألف وبالنسبة ١٢,٧٥ مليون جنيه مصرى تم سدادها عند الحصول على القرض ويظهر رصيدها بعد استهلاك ما يخص الفترة من تاريخ الحصول على القرض حتى ٣١ مارس ٢٠١٩ مخصوصاً من رصيد القرض.
- بلغت قيمة الأقساط المسددة حتى ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٦٩٠ مليون جنيه مصرى (مقابل ٥٩٥ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨).

٢-٢٧ شركة العز الدخيلة للصلب - الأسكندرية (شركة تابعة)

- قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مصرى مدته ٣ سنوات ينتهي في ١٧ أكتوبر ٢٠٢١، ويبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٢٠١٩ مليون جنيه مصرى.
- قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوار متوسط الأجل من بنك قطر الوطنى الاهلى بقيمة ١٠٥ مليار جنيه مصرى أو ما يعادل بالعملات الأجنبية وقد بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ١٨٧,٤ مليون جنيه مصرى يستحق في سبتمبر ٢٠٢٠.
- قامت الشركة بالاتفاق مع البنك المصري لتكميم الصادرات على الحصول على تسهيل دوار متوسط الأجل يستحق في إبريل ٢٠٢٠ بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالعملة الأجنبية، وقد بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٣١٢,٢٦ مليون جنيه مصرى مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده ٥٧,٨٩ مليون جنيه مصرى والمعدل لمبلغ ٣,٣٣ مليون دولار أمريكي.
- تم الحصول على تسهيل دوار متوسط الأجل من البنك العربي الأفريقي الدولى يستحق في يوليو ٢٠٢٠ بإجمالي مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية. وقد بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٩٣٠ مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده ٣٢٣,٥٨ مليون جنيه مصرى والمعدل لمبلغ ١٨,١٧ مليون دولار أمريكي.
- قامت الشركة بتحويل جزء من من المديونية القائمة إلى قرض متوسط الأجل من بنك قطر الوطنى الاهلى (وذلك في إطار خطة إعادة هيكلة التمويلية للشركة) بمبلغ ٦٩,٥ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على ستة وعشرون قسط ربع سنوي ينتهي في ٢٨ فبراير ٢٠٢٥. وقد بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٦٤,١٠ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١١٤,٣٩ مليون جنيه مصرى.
- قامت الشركة بتحويل جزء من المديونية القائمة إلى قرض متوسط الأجل من البنك العربي الأفريقي الدولي (وذلك في إطار خطة إعادة هيكلة التمويلية للشركة) بمبلغ ٦١,٥ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على ثمانية وعشرون قسط ربع سنوي ينتهي في ٢٨ مايو ٢٠٢٥. وقد بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٥٥ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩٥٦,١٩ مليون جنيه مصرى.

- قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك الإسكندرية بغرض إعادة هيكلة جزء منالمديونية القائمة بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على عدد ستة وعشرون قسط ربع سنوي تنتهي في ١٥ يوليو ٢٠٢٥ وقد بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٨٦٩,٢٧ مليون جنيه مصرى.
- قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك اتش اس بي سي بغرض تمويل مشروع تطوير وعمره مصنع الاختزال المباشر الثاني بمبلغ ١٢,٥ مليون يورو ومبلغ ٨٠ مليون جنيه مصرى ويتم سداد القرض على عدد اثنى عشر قسط نصف سنوى تنتهي في ١٥ يوليو ٢٠٢٥ وقد بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٥١,١٤ مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده ١٢,١١ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢١٠,٤٨ مليون جنيه مصرى.
- قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك الكويت الوطني بغرض إعادة هيكلة جزء منالمديونية القائمة بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على عدد ستة وعشرون قسط ربع سنوى تنتهي في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ وقد بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٣٤٧,٧ مليون جنيه مصرى.

٣-٢٧ شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)

يقوم رويدل بنك اوف اسكتلند (Royal Bank of Scotland RBS) الذي حل محل بنك ناشيونال ويستمنستر (National Westminster Bank) بمهامه منسق القروض (Intercreditor Agent) لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالإضافة إلى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك، وطبقاً لاتفاقيات القروض فإن البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent، وبينك رويدل بنك - أسكوتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore Security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقاري والتجاري على أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازى على المخزون، والتازل عن حقوق الشركة فى عقود الإنشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنك.

وتحتسب فوائد قروض البنك الأهلي المصري والقرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكي، على أساس سعر فائدة متغير مرتبطة بسعر الليبور، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على أساس سعر فائدة مرتبطة بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري، هذا وقد قامت الشركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة أقساط القروض. وقد بدأت الشركة بسداد الأقساط المجدولة بإنتظام اعتباراً من أغسطس ٢٠٠٤ حتى أغسطس ٢٠١٠ والشركة بقصد الاتفاق مع البنك لإعادة جدولة أقساط القروض.

وتبليغ قيمة أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام بناء على اتفاقيات القروض ٨٥,٧ مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ ٤٩٠,٢ مليون جنيه مصرى عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣١ مارس ٢٠١٩.

٤- التأجير التمويلي

قامت الشركة بتوقيع عقد تأجير تمويلي (عقد أرقام ٤٥٣٧ و ٤٥٣٨) مع شركة كوريليس للتأجير التمويلي بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ لاستئجار طابقين بمبني النيل بلازا بنظام التأجير التمويلي لمدة ثمانى سنوات تنتهي في يونيو ٢٠٢٤، وتعطى هذه العقود الحق للشركة في تملك هذه الأصول في نهاية الفترة الإيجارية وذلك مقابل قيمة محددة بالعقد. وبتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٧ تم توقيع ملحق لذلك العقد لتمويل تجهيزات وتشطيبات أحد الأدوار المستأجرة وإضافتها إلى الأصل المؤجر وتعديل عقد التأجير التمويلي بذلك، وذلك لمدة ثمانى سنوات تنتهي في يوليو ٢٠٢٥، وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بتوقيع ملحق لذلك العقد لزيادة التمويل الخاص بالأصل المؤجر في صورة إعادة تقسيم لذلك الأصل وتعديل عقود التأجير التمويلي بذلك على أن يسدد التمويل الإضافي على ٣٢ قسط ربع سنوي متساوي اعتباراً من ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٦.

بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٦ قامت الشركة بتوقيع عقد تأجير تمويلي (عقد رقم ٤٦٧٥) مع شركة كوريليس للتأجير التمويلي لإجراء أعمال التجهيزات والتشطيبات للأدوار التي تم إستئجارها بمبني النيل بلازا لمدة ثمانى سنوات تنتهي في نوفمبر ٢٠٢٤.

خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بابرام عقود اتفاق بيع مع إعادة الاستئجار (عقد رقم ١) مع شركة اتش دي للتأجير التمويلي لقطعة أرض من الأراضي المملوكة للشركة، ووفقاً للعقود المبرمة مع الشركة المذكورة يتم استئجار قطعة الأرض لمدة سبع سنوات تنتهي في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥ ، ويعطي عقد الاستئجار المذكور الحق للشركة لملك قطعة الأرض المذكورة عند انتهاء مدة سريان العقد و ذلك مقابل قيمة محددة بالعقد.

التفاصيل المتعلقة بالعقود المذكورة أعلاه كما يلى:

البيان	رقم العقد	بدء سريان العقد	مدة العقود	القيمة الإجمالية للعقود	طريقة سداد الأقساط	المدد حتى	التمويلى فى	الالتزامات التأجير
شركة كوريليس	٤٥٣٧	٢٠١٦	٨ سنوات	٥٠٢٣٩١	٣٢	٢٠١٩/٣/٣١	٢٠١٩/٣/٣١	٢٠١٩/٣/٣١
و ٤٥٣٨								
شركة كوريليس	٤٦٧٥	٢٠١٦	٨ سنوات	٤٧٢٠٣	٣٢	١١٤٨٦١	٢٠١٩/٣/٣١	٢٠١٩/٣/٣١
شركة اتش دي للتأجير التمويلي	١	٢٠١٨	٧ سنوات	٤٠٧٨٥٢	٢٨	٣٦٢٢٣	٣٧١٦٢٩	٣٧١٦٢٩
	٩٥٧٤٤٦					١٦٢٥١٩	٧٩٤٩٢٧	٧٩٤٩٢٧

- بلغت مصروفات التأجير التمويلي خلال الفترة مبلغ ٦٩٥ ألف جنيه مصرى تم إدراجها ضمن المصروفات الإدارية والعمومية.

- فيما يلى بيان التزامات التأجير التمويلي حتى نهاية العقد:

الالتزامات التأجير التمويلي	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٥ سنوات فأكثر	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩
بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه
٧٩٤٩٢٧	٩١١٧٤	١٢٤١٧٠	١٢٤٤٨٠	١٢٤٤٨٠	٣٣٠٦٢٣	٣٣٠٦٢٣	٨٦٩٤٦٩	٦٤٦٥٨٤	١٢٤٠٦٠	١١٩٤٠٨	١٢٢٠٧٦	٢٠١٨/١٢/٣١

- قامت الشركة بإصدار شيكات لصالح شركات التأجير التمويلي بكافة التزامات التأجير التمويلي حتى سبتمبر ٢٠٢٦ .

٤٩ - التزامات طويلة الأجل

الجزء غير المستهلك من القيمة الحالية لأوراق الدفع	القيمة الحالية للالتزامات طويلة الأجل	إيضاح رقم	٢٠١٩/٣/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	الالتزامات طويلة الأجل
أوراق دفع نظام المعاش التكميلي	إيرادات مؤجلة عن عقود تأجير تمويلي	إيرادات تأجير تمويلي	(٢٥)	٦٤٦٥٨٤	٨٦٩٤٦٩
اقتراض من الغير	الالتزامات مؤجلة عن منح	الالتزامات مؤجلة عن منح	(١-٢٩)	٦٤٤١٩٥	١٢٤٤٨٠
١٢٤٠٦٠	١٢٤١٧٠	١٢٤٤٨٠	(٢-٢٩)	١٢٦٥٥٠	١٢٤٤٨٠
١٢٤٤٨٠	١٢٤١٧٠	١٢٤٤٨٠	(٣-٢٩)	٨٢٢٧٥	٨٥٤٣٩
(٢٠)	(٤-٢٩)	(٤-٢٩)	(٤-٢٩)	١٥٣٦	٢٨٠٩
				١٦٢٥٢٠٥	١٨٧٤٦٩
				(٢١٣٦٥٦)	(٢٧٣٢٩٤)
				١٤١١٥٤٩	١٦٠١٣٩٧

١-٢٩ قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - باقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٦٥ مليون جنيه مصرى من شركة دانيلى بعقد مؤرخ ٢٠١٣ سبتمبر وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة في القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية وتحسب فوائده على أساس سعر فائدة متغيرة مرتبطة بسعر الليبور .

٢-٢٩ يتمثل بند الإيرادات المؤجلة في الرصيد المتبقى من الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع قطعة أرض مملوكة للشركة لشركة اتش دي للتأجير التمويلي وذلك ضمن اتفاق بيع مع إعادة الاستئجار، حيث يتم استهلاك تلك الأرباح على مدة العقد البالغة ٧ سنوات وتنتهي في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥ (إيضاح رقم ٢٨).

٣-٢٩ يتمثل هذا المبلغ في رصيد التمويل الإضافي الخاص بعقود التأجير التمويلي عقود أرقام ٤٥٣٧ و٤٥٣٨ وفقاً لما هو مبين (إيضاح رقم ٢٨).

٤-٢٩ تتمثل الإيرادات المؤجلة في قيمة المساعدة المالية الممنوحة من شركة اكسون موبيل لتجديد وتطوير محطة تموين وخدمة السيارات المملوكة لشركة كونتراستيل (شركة تابعة) بمبلغ ٣٦٠ ألف جنيه مصرى وقد بلغ الإيراد المؤجل المستحق السداد خلال عام مبلغ ٨٨٠ ألف جنيه مصرى (إيضاح رقم ٢٤).

- ٣٠ الضريبة المؤجلة

١-الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة

<u>٢٠١٨/١٢/٣١</u>		<u>٢٠١٩/٣/٣١</u>		الأصول الثابتة الأرباح الغير موزعة بالشركات التابعة المخصصات الإضمحلال في قيمة المدينون الإضمحلال في قيمة الإستثمارات الإنخفاض في قيمة المخزون خسائر ضريبية * خسائر ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية أرباح ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
الالتزامات بألف جنيه	أصول بألف جنيه	الالتزامات بألف جنيه	أصول بألف جنيه	
(٣٨٠٣٩٩١)	-	(٣٧٧٤٠٨٦)	-	
(٣٦٢٩٠)	-	(٣٣٣٧٩)	-	
-	٢٥٩٧٤	-	٢٥٩٧٤	
-	٦٦٧٤	-	٦٦٧٤	
-	٣٩٨٨	-	٣٩٨٨	
-	١٤٨٩	-	١٤٨٩	
-	١٦١٨٤٢٠	-	١٥٨٣٩٨٣	
-	١٢١٨٠١	-	١١٧٩٤٢	
(١٢٧٣٠)	-	(٤٠١١٣)	-	
(٣٨٥٣٠١١)	<u>١٧٧٨٣٤٦</u>	<u>(٣٨٤٧٥٧٨)</u>	<u>١٧٤٠٠٥٠</u>	
<u>(٢٠٧٤٦٦٥)</u>		<u>(٢١٠٧٥٢٨)</u>		<u>صافي الضريبة المؤجلة</u>

* يتضمن هذا البند في الأصول الضريبية المؤجلة المثبتة للخسائر الضريبية المرحلية لكل من شركة العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز الدرفلة (شركات تابعة) والتي تبلغ قيمتها ٦,٩ مليار جنيه مصرى.

٢-٣٠ الضريبة المؤجلة المثبتة بقائمة الدخل المجمعة:

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

<u>٢٠١٨</u>	<u>٢٠١٩</u>	صافي الضريبة المؤجلة بخصم: فروق ترجمة الضريبة المؤجلة السابقة تحديدها الضريبة المؤجلة
بألف جنيه	بألف جنيه	
(١٧٧٤٨٥٤)	(٢١٠٧٥٢٨)	
٤١٢٣	(٤٩٩٩)	
<u>(١٧٣٥٩٦٦)</u>	<u>(٢٠٧٤٦٦٥)</u>	
<u>(٤٣٠١١)</u>	<u>(٢٧٨٦٤)</u>	

٣-٣٠ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

<u>٢٠١٨/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٩/٣/٣١</u>	الإضمحلال في قيمة العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى المخصصات خسائر ضريبية
بألف جنيه	بألف جنيه	
٧٩٥٤	٧٩٥٤	
٢٣٣٦٤	٢٣٣٦٤	
٣٢٩٠٠٣	٤٣٢٥٣١	
<u>٣٦٠٣٢١</u>	<u>٤٦٣٨٤٩</u>	

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة أعلاه نظراً لعدم توافر درجه مناسبه للتأكد من مدى إستفادة الشركة من هذه الأصول في المستقبل المنظور.

٣١ - المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تقوم الشركة بإجراء بعض المعاملات التجارية مع بعض الأطراف ذوي العلاقة وقد تمثلت هذه المعاملات التي تمت خلال الفترة في عمليات بيع وشراء بعض المنتجات لهذه الشركات بقيمة بلغت ١,٢٦٣ مليون جنيه مصرى ومبلاع ٤٠ ألف جنيه مصرى على التوالى بالإضافة إلى إيجارات بمبلغ ٤٥ ألف جنيه مصرى، وفيما يلى أهم هذه المعاملات والأرصدة الخاصة بها:

الرصيد في ٢٠١٨/١٢/٣١	الرصيد في ٢٠١٩/٣/٣١	حجم التعامل	طبيعة
مدين / (دائن)	مدين / (دائن)	خلال الفترة	التعامل
بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	
٧٠٣٢	٦٥٢٠	١٢٦٣	مبيعات
٧٠٣٢	٦٥٢٠		

١-٣١ أطراف مدينة مدرجة ضمن بند العملاء وأرواق القبض

- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)

١٠٩٩ ٢٣٣	١٢٧٠ ٤٢٦	١١٨٩٥٠	١٢٦٣	٦٥٢٠	٧٠٣٢	٦٥٢٠	٧٠٣٢
٤٥	٦٢						
١٨٣٥٨	٢١٠٨٢	٤٠					
١١١٧٦٣٦	١٢٩١٥٧٠	٤١٥					
(٢٣)	(٢٣)						
(٢٣)	(٢٣)						

٢-٣١ أطراف دائنة مدرجة ضمن بند داينون وأرصدة دائنة أخرى

- شركة العز القابضة للصناعة والاستثمار بيع استثمارات مالية متاحة للبيع (الشركة الأم)

- شركة تنمية خليج السويس (شركة زميلة)

- العز للسيراميك والبورسلين الجوهرة (شركة زميلة)

٣-٣١ أطراف دائنة مدرجة ضمن بند داينون وأرصدة دائنة أخرى

- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)

٣٢ - الالتزامات المحتملة

- تمثل الالتزامات المحتملة في قيمة كفالات وضمانت ممنوعة من الشركة وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) لبعض الشركات التابعة في تنفيذ كافة التزاماتها الناشئة عن عقود التسهيلات الائتمانية والفروض بين تلك الشركات التابعة وبعض البنوك وقد تم إعتماد هذه الكفالات والضمانت من الجمعية العامة للشركة وشركتها التابعة وهى كما يلى:

الموضوع الكفالة	قيمة الكفالة	الشركة التابعة
- تتفيد كافة التزامات الشركة التابعة من عقد التسهيل المبرم بينها وبعض البنوك لتمويل الجزء المتبقى من تكاليف إنشاء وتشغيل مصنع لانتاج الحديد المختزل المباشر بمنطقة العين السخنة.	٦٦٩٥ مليون جنيه مصرى	شركة مصانع العز للدرفلة
- كفالة الشركة التابعة في التمويل قصير الأجل الممنوح لها من البنك الأهلي المصري وكذلك كفالتها في حالة قيام البنك بزيادة مبلغ التمويل قصير الأجل الممنوح لها بمبلغ إضافي حده الأقصى ٤٠٠ مليون جنيه مصرى.	١٠٥ مليون جنيه مصرى	
كفالة تضامنية غير قابلة للرجوع فيها و غير مشروطة و ذلك في حدود نسبة ٥٠% من التسهيلات الائتمانية الممنوعة من البنك الأهلي المصري للشركة التابعة بمبلغ ٨٦٠ مليون جنيه مصرى و عوائده و عمولاته و أي ملحقات اخرى حتى تمام السداد.	٤٣٠ مليون جنيه مصرى	شركة العز لصناعة الصلب المسطح

- كما توجد التزامات المحتملة تمثل في قيمة خطابات الضمان والتي لم يتم تغطيتها والتي أصدرت بمعرفة بنوك الشركة وشركاتها التابعة لصالح الغير، كذلك قيمة الاعتمادات المستندية غير المغطاة وبيانها كالتالي:

النوع	القيمة	النوع	القيمة
خطابات الضمان		خطابات الضمان	
جنيه مصرى	٦٥٢٩	جنيه مصرى	٧٤٧٩
دولار أمريكي	١٩٧٤٥	دولار أمريكي	١٩١١٩
إعتمادات مستندية		إعتمادات مستندية	
دولار أمريكي	٨٣٧٠٩٤	دولار أمريكي	١١٠٦٣٦٩
يورو	٣٨٠٩١	يورو	٤٢٥٩٨

- كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك الشركة وشركاتها التابعة -صالح الغير والقائمة في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ١٠٨٥ ألف جنيه مصرى مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٨٨٥ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مغطاة بالكامل) (إيضاح رقم ١٧).

٣٣- الإرتباطات الرأسمالية

- الارتباطات الرأسمالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ١١٢ مليون جنيه مصرى (مقابل ١١٢,٧ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨).

٣٤- الموقف الضريبي

١-٣٤١ شركة حديد عز

١-١-٣٤١-١ ضريبة شركات الأموال

- تمتلك الشركة بالإعفاء الضريبي وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجتمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات بدأت من ١٩٩٧/١/١ وانتهت في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

- وقد تم الفحص الفعلى لدفاتر الشركة وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وتم الربط والسداد ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.

- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية حتى عام ٢٠١٨ وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

١-٣٤٢-١ ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٤ وتم سداد كافة فروق الفحص.

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وفقاً لهذا القانون.

١-٣٤٣-١ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٢ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.

- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٤/٢٠١٣ و٢٠١٤ وتم تحويل الخلاف إلى اللجنة الداخلية.

- جاري الانتهاء من الفحص الضريبي لسنوات ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

١-٣٤٤ ضريبة الدعم

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٦ وإنهاء جميع الخلافات وتم الربط والسداد ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.

١-٣٤٥ الضريبة العقارية

- تم ربط الضريبة والسداد حتى ٢٠١٨/١٢/٣١.

٤-٣٤ شركة مصانع العز للدرفلة**٤-٢-٣٤ ضريبة شركات الأموال**

- أقامت الشركة مصنعاً لها في المنطقة الصناعية في العاشر من رمضان وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة لذى تمت بيعها ضريبي على أرباحها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩.

- وتم فحص الشركة ضريبياً والمحاسبة عليها حتى عام ٢٠١٥ وتم سداد الضرائب المستحقة ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة عن هذه الفترة.

٤-٢-٣٥ ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٤ وتم سداد الضرائب المستحقة.

٤-٢-٣٦ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٥، وتم سداد الضرائب المستحقة.

٤-٢-٣٧ ضريبة الدومنة

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٦ وإنهاء جميع الخلافات وتم الربط والسداد ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.

٤-٢-٣٨ الضريبة العقارية

- تم ربط الضريبة والسداد حتى ٢٠١٨/١٢/٣١.

٤-٣-٣١ شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية**٤-٣-٣٢ ضريبة شركات الأموال**

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنويًا في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.

- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع مسطحات تتفيداً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية واثبات الإعفاء الضريبي المنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً لشهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (الغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٤ / ٢٠٠٠.

- وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدود، وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.

- هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٤، ٣ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير وتتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تتمتع بالإعفاء الضريبي عن

ذات العام، على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإذاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.

- قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير علي حسابات الشركة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ لدى البنك بمبلغ ٢١٩,٣ مليون جنيه مصرى بناءً علي الربط الذي تم علي أساس خصوص أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقعة على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه علي ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسیط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى علي ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى وباقى المبلغ المستحق علي ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير علي المبالغ المقسطة بقيمة ٣٤,٩ مليون جنيه مصرى وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى مقابل التأخير لسنة ٩٦٣ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير، وتزوي الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ والتي قيدت برقم ٢٠١٢ لسنة ٢٦٨ رقم ضرائب كلي الإسكندرية، وقد صدر فيها جلسة ٢٨ فبراير ٢٠١٨ حكماً برفض الدعوى فطعنت عليه الشركة بالإستئناف رقم ٢٦٨ لسنة ٧٤ ق وتحدد للنظر فيها جلسة ١ يونيو ٢٠١٩ أمام محكمة إستئناف الإسكندرية وتم التأجيل الي جلسة ٥ سبتمبر ٢٠١٩ لضم المفردات.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٥ مليون جنيه مصرى بخلاف فوائد التأخير وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث ان عام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسرى عليه الاعفاء المشار اليه اعلاه والممحض قانوناً . وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.

- وقد أصدرت لجنة الطعن قرارها بخصوص العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ على الرغم من ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ ولا يمكن الغاؤه قانوناً وبناءً على ذلك فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلي الإسكندرية بطلب بطلان قرار لجان الطعن وما يترب على ذلك من آثار، و بجلسة ٢٧ يناير ٢٠١٦ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى و باحالتها الى محكمة القضاء الاداري بالإسكندرية حيث قيدت برقم ١٦٩٨ لسنة ٧٢ ق وتحدد لنظرها جلسة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩ للتقدير.

- وقد قامت مصلحة الضرائب بمقابلة الشركة بمبلغ ١٢٠,٦ مليون جنيه مصرى كمقابل تأخير مستتبدة في ذلك الى نص المادة (١١١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الإضافية بالإضافة الى مقابل التأخير خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.

- وتوارد الشركة على سلامة موقفها وقوه دفعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمحضن قانوناً عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نظراً لوحدة الموضوع والمنظور أمام القضاء حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة في سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحقها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٦٩٦ قضاة إداري الإسكندرية بشأن مقابل التأخير والتي قضى برفضها بجلسه ٦٤٢٤٠ رقم ٢٠١٨/٣/٣١ فطعنت الشركة على الحكم امام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٦٤٢٤٠ لسنة ٦٤ ق ولم تحدد لنظرة جلسة حتى تاريخه.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ٩,٩ مليون جنيه مصرى ضريبة المادة (٥٦) وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وتم عمل لجنة داخلية وأصدرت قراراها بإستحقاق ضريبة قدرها ٨,٨ مليون جنيه مصرى عن تلك السنوات بوفض ضريبي ١٦,٢ مليون جنيه مصرى وقد تم أخطار لجنة الطعن بذلك وإنتهت النزاع بالصلح.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بفروق ضريبية بلغت ١٠٥ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قامت بأعتماد معظم الفروق ماعدا نقاط خلاف بمبلغ ١٧ مليون جنيه مصرى تم احالتها إلى لجنة الطعن ، وقد تم سداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى كدفعه من تحت حساب فروق الفحص وقد صدر قرار لجنة الطعن بعدم اعتماد التبرعات باعتبارها لأشخاص طبيعيين فأقامت الشركة الدعوى رقم ١١٣٨ لسنة ٧٣ ق أمام محكمة القضاء الإداري بالأسكندرية طعناً على قرار لجنة الطعن، ولم تحدد لها جلسة حتى الأن.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٣ وتم أخطار الشركة بنموذج ١٩ بفروق ضريبية تبلغ ١٦٣ مليون جنيه مصرى وقد تم الطعن عليها في المواعيد القانونية وتم أحالتها إلى اللجنة الداخلية التي صدر قرارها بفروق ضريبية تبلغ ٤٦ مليون جنيه مصرى.

- تمت التسوية النهائية مع مصلحة الضرائب (بخلاف القضايا المتداولة بالمحاكم أعلى) للسنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣ للإستفادة من مزايا القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بالتجاوز عن مقابل التأخير.

- جارى الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٤ ولم يتم أخطار الشركة بأية نماذج حتى تاريخه.

٤-٣-٣٤ ضريبة المرتبات والأجور

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١٢ وتم الاتفاق وانهاء كافة الخلافات باللجنة الداخلية وتم سداد الضريبة المستحقة بالكامل وقدرها ٧,٣ مليون جنيه مصرى.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٦ وتم إخطار الشركة بنموذج ٣٧ مرتبات بإستحقاق ضريبة قدرها ٨٨٧ ألف جنيه تم سدادها بالكامل.

- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨

٤-٣-٣٥ ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.

- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بأخطار الشركة بنماذج (١٥) وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠,٧ مليون جنيه مصرى وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثل تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٦ و ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطى الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور اي احكام قضائية في غير صالح الشركة، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضى الاستئناف لالغاء حكم اول درجة المستأنف وتمت الاحالة الى محكمة القضاء الإداري برقم ١٠٢٢٩ لسنة ٦٨ ق إداري والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٧ أغسطس ٢٠١٩ ليودع الخبير تقريره.

- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه مصرى وتم التظلم عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكيار الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد/ رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها وبالبالغة ٧٠ مليون جنيه مصرى لينحصر الخلاف فى مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات العليا وتقرر الالحale الى القضاء. حيث اقامت الشركة الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠١٣ ضرائب كلى قبل ان تحال الى محكمة القضاء الادارى والمقيدة برقم ٢٥٩٩٩ لسنة ٦٧ ق قضاe ادارى وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصرى والباقي وقدرة ٢,٥ مليون جنيه مصرى يتمثل فى قيمة ضريبة المبيعات على البيليت المعار والذي تم استرجاعه. ومحدد لها جلسة ٦ أكتوبر ٢٠١٩ لضم المفردات.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصرى.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن عام ٢٠١٢ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) بمبلغ ١٨,٩ مليون جنيه مصرى وتم الطعن عليه والنزاع معروض على لجنة التظلمات، كما تم التقدم بطلب لعرض النزاع على اللجنة المشكلة لأنتهاء المنازعات الضريبية الخاصة بتطبيق القانون ٧٩ لسنة ٢٠١٦ وتم عرض دفاع الشركة والمستندات المؤيدة وبعد المداولة القانونية فقد وافقت اللجنة على إعتماد خصم الفحم الناعم بمبلغ ١٢,١ مليون جنيه مصرى مع إستحقاق ضريبة ٦,٨ مليون جنيه مصرى للحجر الجيري والفحm الخشن والضريبة غير واجبة الخصم وتم السداد بالكامل رقم ٧٢ لسنة ٨٩٦٧ ق قضاe إداري إسكندرية وتحدد لها جلسة ٩ أكتوبر ٢٠١٩ لبيان ما تم في التصالح.
- قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بضريبة إضافية قدرها ٥,١ مليون جنيه مصرى اعتباراً من تاريخ الأقرار بالخطأ بدلاً من تاريخ قرار اللجنة وتم رفع دعوى قضائية رقم ٧٢ لسنة ٨٩٦٧ ق قضاe إداري إسكندرية وتحدد لها جلسة ٢ يوليو ٢٠١٩ للمستندات.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠١٣ وتم إخطار بنموذج (١٥) بفارق قدرها ٢٣,٣ مليون جنيه مصرى وتم الطعن عليه في حينه، وكان الخلاف معروضاً على لجنة الطعن ثم تقدمت الشركة بعرض النزاع على لجنة إنهاء المنازعات الضريبية وبعد المداولة القانونية وتقديم المستندات وافقت اللجنة على إستحقاق ضريبة مبيعات بقيمة ٦,٥ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل وإلغاء ١٧ مليون جنيه مصرى وتم الإخطار بالضريبة الإضافية بالخطأ من تاريخ الأقرار وليس من تاريخ اللجنة وقد قامت الشركة الدعوى رقم ١٥٠٨٣ لسنة ٧٢ ق قضاe إداري إسكندرية وقد تحدد نظرها جلسة ٢ سبتمبر ٢٠١٩ للإطلاع على المذكرات.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥ وتم إخطار بنموذج (١٥) بفارق قدرها ٣٥ مليون جنيه مصرى وتم إحالة الخلاف إلى اللجنة الداخلية التي وافقت على إلغاء ضريبة المبيعات وقدرها ٢٤ مليون جنيه مصرى وإستحقاق فرق فرق قدرها ١١ مليون جنيه مصرى وتم سدادها بالكامل.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن الاعوام ٢٠١٦/٢٠١٨ حتى تاريخه.
- ٤-٣-٤ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد**
- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ٢ مليار جنيه مصرى يتمثل فى قيمة ضريبة مبيعات على خام أكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خصوص واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط فى تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إراده عند الإفراج الجمركي على هذه السلعة فلا يتعين تحميلاها بأية مبالغ لأنها لم تكون سبباً فى عدم التحصيل ولا فى كيفية الإفراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقيه لمصلحة الجمارك فى المبالغ التى تطالب بها لأن الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة فى تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اي فرق ضريبي.

- أقامت الشركة الدعوى رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠١٣ تجاري كلي الإسكندرية والتي قيدت برقم ١٤٧٢١ لسنة ٦٩ ق قضاء إداري الإسكندرية وضمت إليها الدعوى رقم ٩١٦ لسنة ٦٨ ق بطلب براءة ذمة الشركة من دين الضريبة محل المطالبة، والتي صدر قرارها إلى بطلان مطالبة الشركة بمبلغ ٢ مليار جنيه مصرى قيمة ضريبة المبيعات عن الرسائل المفروج عنها من أول يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مع ما يتربّب من أثار خاصة ببراءة ذمة الشركة من مبلغ المطالبة وبجلسة ٢٥ يونيو ٢٠١٨ قضت محكمة القضاء الإداري بندب خبير في الدعوى ومحمد لنظر الدعوى جلسة ١٠ يوليو ٢٠١٩ ليودع الخبير تقريره.

٤-٣-٣-٥ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي بما يفيد ذلك، وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني كلي الإسكندرية قبل أن تحال إلى محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية المقيدة برقم ٣٦٥٢٢ لسنة ٦٩ ق بطلب إلزام كلاً من الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ووزير المالية برد مبلغ ٢٤٩,٥ مليون جنيه مصرى قيمة ما حصلته مصلحة الضرائب تحت سمعى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالانتفاع بمعدات وساحات رصيف الخامات التعدينية عن الفترة من فبراير ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠١٣ وقد ندببت محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية خيراً في الدعوى لشخص طلبات الشركة والخبير لم يباشر مأموريته حتى الآن والدعوى مؤجلة لجلسة ٩ أكتوبر ٢٠١٩ للتقرير.

٤-٣-٣-٦ الضريبة العقارية

- تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .
قام مصلحة الضرائب العقارية باخطار الشركة بنموذج (٣) بالقيمة الاجارية والضريبة العقارية السنوية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ التي بلغت ٨,٩ مليون جنيه مصرى وقد تم الطعن على هذه التقديرات بنموذج (٤) في الميعاد القانوني بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦ ورد إلى الشركة قرار لجنة الطعن رقم ٣٧٢/٣٧١ لسنة ٢٠١٥ جاء فيه أنه تم ربط ضريبة عقارية قدرها ١٧ مليون جنيه مصرى سنوياً حيث تكون الضريبة المستحقة عن الفترة في أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ طبقاً لقرار لجنة الطعن مبلغ ٧٦,٥ مليون جنيه مصرى وتم رفع دعوى قضائية طعناً على قرار لجنة الطعن أمام محكمة القضاء الإداري برقم ٢٦٣٦ لسنة ٧ ق ولم تحدد لها جلسة حتى تاريخه، وتقوم الشركة بسداد دفعات شهرية تجنباً لاحتساب مقابل تأخير.

٤-٣-٣-٧ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

- قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم (١١١) والذي قضى بعدم دستوريتها حيث ان مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية اي خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرى وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدني كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ في الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يودياً للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤ % من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلي وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وأعلن مصلحة الجمارك بها وجاري متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علماً بان الشركة أعلنت في ٢٠١٣/١/٢٢ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة ادارة الشؤون القانونية التي تتبع الاسترداد، وقد قامت المصلحة بالطعن على الحكم بطريقة النقض، ولم يفصل فيه حتى الآن.

٤-٣-٣ ضريبة الخصم والاضافة

- قامت لجنة من الإدارة المركزية بالقاهرة وبرج العرب بفحص الشركة عن ضريبة الخصم والإضافة لسنوات ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ وقد أسف الفحص عن إستحقاق ضريبة بمقدار ١,٣ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.

٤-٣-٤ شركة العز لصناعة الصلب المسطح**٤-٣-٤-١ ضريبة شركات الأموال**

- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- تم الفحص الضريبي للسنوات منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠١٤ وأسف الفحص عن خسائر ضريبية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد القانونية عن السنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، و جاري التجهيز للفحص الضريبي لتلك السنوات.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد القانونية.

٤-٣-٤-٢ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص وإنهاء جميع الخلافات الضريبية حتى السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١١ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة في هذا الخصوص.
- تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤ ولم يتم إخطار الشركة بنماذج الفحص حتى تاريخه.
- جاري التجهيز للفحص الضريبي للعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٤-٣-٤-٣ ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة

- تم الفحص الضريبي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وتم الربط والسداد في المواعيد القانونية.
- لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات في المواعيد القانونية.

٤-٣-٤-٤ ضريبة الدخلة

- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٦ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة للأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨.

٤-٣-٤-٥ الضريبة العقارية

- وردت للشركة مطالبات بالضريبة العقارية وتم سداد جزء من هذه المطالبات وقامت الشركة بالطعن على تقديرات القيمة الإيجارية المقدرة بمعرفة لجان الحصر والتقدير في المواعيد القانونية وقد تم صدور قرار لجنة الطعن في القيمة الإيجارية المتحدة أساساً لأحتساب الضريبة العقارية بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع تعديل القرار المطعون فيه.

٤-٣-٥ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها**٤-٣-٥-١ الأدوات المالية**

- تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والمدينون والاستثمارات والموردون وأوراق الدفع والدائنين والقروض والبنوك سحب على المكتشوف والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ المركز المالى.

٢-٣٥ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر الفوائد في تغير أسعار الفائدة على مديونيات الشركة والتي تتمثل في أرصدة القروض (قبل خصم تكاليف الإصدار) والتسهيلات الائتمانية التي بلغ رصيدها في ٣١ مارس ٢٠١٩ مبلغ ٩٠٨٨٤٦ ألف جنيه مصرى (٢٧٣٣٦٧٣٤ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨)، وقد بلغت الفوائد والمصارف التمويلية المتعلقة بهذه المديونية مبلغ ١١٢١٦٣ ألف جنيه مصرى خلال الفترة (١٠٥٠٠٣٠) مبلغ ٢٠١٩٩٦٧٦٠١ ألف جنيه مصرى (٥٧٦٩٠٤ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨)، والفوائد الدائنة المتعلقة بذلك الودائع وصناديق الاستثمار ٤٩٢٤٨ ألف جنيه مصرى خلال الفترة (١١٠١٥٦) مبلغ ٢٠١٩٩٦٧٦٠١ ألف جنيه مصرى خلال الفترة المماثلة من العام السابق).

وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية الأمر الذي يحد من خطر الفوائد.

٣-٣٥ خطر الإنقاذ

يتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى للتعرض لخطر الإنقاذ كما يبلغ الحد الأقصى للتعرض لخطر الإنقاذ في تاريخ المركز المالى كما يلى:

<u>٢٠١٨/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٩/٣/٣١</u>	<u>إيضاح</u>	<u>٢٠١٩/٣/٣١</u>	<u>إيضاح</u>
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>رقم</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>رقم</u>
٥١٠١١	٤٩٣٦٣	(١٣)		إقراض للغير طويل الأجل
٣٧١٨٧٧	١١٢٥٨١٦	(١٦)		عملاء وأوراق قبض
٤٢٩٣٢٨٥	٤٣١٥٨٢٣	(١٧)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٦٩٧٠٦٠	١٠٥١٨٢٢			موردون - دفعات مقدمة
١٠٥٨٠	١١٦٥١			إستثمارات في أدون خزانة
٢٦٠٨٠٠٤	٢٣٢٨٢٦٣	(١٩)		القديمة وما في حكمها

٤-٣٥ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالى ما يعادل مبلغ ٢٠٧١٥٢ ألف جنيه مصرى و ١٤٩٣١٧ ألف جنيه مصرى على التوالي.

وفىما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالى:

<u>العملات الأجنبية</u>	<u>(عجز) / فائض</u>	<u>بالألف</u>
الدولار الأمريكى	(٦٥٢٣٢١)	(٦٥٢٣٢١)
اليورو	(٦٠٤٦٥)	(٦٠٤٦٥)
فرنك سويسري	١٣	١٣
جنيه إسترلينى	(١٦٢)	(١٦٢)
ين يابانى	(١٢٠٥٢٩)	(١٢٠٥٢٩)
درهم إماراتى	٤	٤

كما هو وارد بالإيضاح رقم (١-٣٨) ترجمة العملات الأجنبية ، فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام سعر الصرف السائد فى البنوك التى تتعامل معها الشركة فى تاريخ المركز المالى.

وفيما يلى بيان بأسعار الصرف المستخدمة في تاريخ المركز المالى :

متوسط أسعار الصرف خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في	أسعار صرف الإقفال في			
	٢٠١٨/٣/٣١	٢٠١٩/٣/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٣/٣١
دولار أمريكي	١٧,٩٥	١٧,٦٢٠	١٧,٨٨	١٧,٣٦
يورو	٢٠,٦٥٥	٢٠,٠١٣	٢٠,٥٠	١٩,٥٢
فرنك سويسري	١٨,٢٩٩	١٧,٨٢٤	١٨,١٩	١٨,١٩
جنيه إسترليني	٢٣,٧٤٢	٢٢,٨٤٤	٢٢,٨٩	٢٢,٨٠
درهم إماراتي	٤,٨٥	٤,٨٠	٤,٨٧	٤,٧٣١

٥-٣٥ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنوك والقروض والتسهيلات الإنثمانية والعملاء والإستثمارات المالية والحسابات المدينة والدائنة.

وهذه الأدوات المالية لاتختلف قيمتها العادلة اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ المركز المالى.

٦-٣٦ دعوى قضائية

١-٣٦ العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة

١-١-٣٦ قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح:

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة بإحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وبنسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم (٤١) من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧١ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد التزمت صحيح القانون في إحتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة (١٢) من قانون إستثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة (٥٢) من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تخلو لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوة، وهناك عدد ٥٥ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر القضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، بخلاف دعوتين تم شطبهما ولم يتم التجديد اعتبارهما قانونياً لأن لم يكن.

قام بعض العاملين بالشركة برفع عدد ٦ دعوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية وقد قضى فيها بالرفض والسقوط وبقيت دعوة واحدة لازالت متداولة.

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون في صرف أرباح العاملين بها وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق أي من العاملين بها.

٢-١-٣٦ دعوى قضائية بشأن التعدي على أراضي الشركة:

حدثت بعض التعديات على جزء من أراضي الشركة مساحتها ١٧ فدان تقريباً المشترأة من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسلمتها الشركة بموجب محضر التسلیم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الإسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ حيث تم إزالة التعديات في ٢٠١٧ و وسلمت الشركة الأرض بموجب محضر تسلیم من جهاز حماية أملاك الدولة وهي العجمي بعد إزالة التعديات بالطريق المباشر وجاري إتخاذ الإجراءات القانونية للانتهاء من تسجيل الأرض.

٣٧- موضوعات أخرى**EZDK Steel UK Limited ١-٣٧**

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها، وما زالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية المجمعة (بلغت قيمة تكالفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصرى وتبغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٢-٣٧ هيئة ميناء الإسكندرية

- قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إداري على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه مصرى (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وتبلغ المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى نظير ما طالب به الهيئة من ضريبة المبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني) موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لضمان لما عسى أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وتم الوقف تعليقي لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ قضائية دستورية عليا وقد تم الانهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتى الأن.

- قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتناول الخامات بميناء الدخيلة.

وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة بسداد الضريبة الإضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات موجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنك.

وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدد أحقيه الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة المبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتناول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات.

وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدنى المقيدة برقم ٣٥٢٢ لسنة ٦٩ ق قضاة إداري الأسكندرية ضد كل من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠٠٣/٢/١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٢٠١٣ ٣٦٤ ٥٢٥ ٢٤٩ جنيه مصرى وبجلسة ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨ ندبته المحكمة خبيراً في الدعوى والدعوى موجلة لجلسة ٨ مايو ٢٠١٩ لإيداع الخبير تقريره، كما قامت الشركة برفع دعوى رقم ٨٩٧١ لسنة ٧٢ ق قضاة إداري - إسكندرية بطلب رد مبلغ ٧١١ ٣٤ ألف جنيه مصرى قيمة مات تحصيله تحت مسمى ضريبة المبيعات على مقابل الترخيص بالإنتفاع عن الفترة من يناير ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٦ وقد ندبته المحكمة خبيراً في الدعوى وهي موجلة إلى ٩ أكتوبر ٢٠١٩ للتقدير.

٣٨ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقواعد المالية المجمعية الدورية

تقوم شركات المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع الفترات المعروضة في هذه القواعد المالية المجمعية الدورية.

٣٩ - ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملات، ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي على أساس الأسعار السائدة للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملات الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة في تاريخ المركز المالي بقائمة الدخل المجموعة.

القواعد المالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح

تمسك حسابات الشركة بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القواعد المالية المجمعية يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإغلاق في تاريخ القواعد المالية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف للفترة. ويتم ترجمة حقوق المساهمين بأسعار الصرف التاريخية وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القواعد المالية ضمن حقوق الملكية.

٤٠ - الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يتم إثبات الأصول الثابتة على أساس تكلفة الاكتاء مخصوصاً منها مجموع الإهلاك وأي اضمحلال في قيمتها ، ويتم إهلاك الأصول الثابتة - فيما عدا الدرافيل - بطريقة القسط الثابت وتحميته على قائمة الدخل المجمعية وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدرة سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر.

قامت شركات المجموعة خلال عام ٢٠١٦ بتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار الصرف حيث تم تطبيق نموذج التكلفة المعدلة وتم تعديل التكلفة ومحاجم الإهلاك لبعض فئات الأصول الثابتة (الآلات والمعدات، وسائل النقل والانتقال ، الأثاث ومعدات المكاتب ، العدد والأدوات) بإستخدام معاملات التعديل الواردہ بالملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٢) وتم الإعتراف بقيمة الزيادة في صافي الأصول الثابتة المؤهلة للتعديل ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتم عرضها في بند مستقل في حقوق الملكية تحت مسمى "ناتج تعديل تكلفة الأصول" ، ويتم تحويل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول الى الأرباح او الخسائر المرحله في حالة الاستغناء عن او التخلص من الأصل المؤهل للتعديل أو نتيجة للاستخدام (فرق الاهلاك الناتج عن تطبيق المعالجه المحاسبيه الخاصه).

فيما يلي بيان بالعمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من الأصول الثابتة:

<u>عدد السنوات</u>	<u>بيان الأصل</u>
مباني	مباني
٥٠-٢٥	-
٨	-
آلات ومعدات	مباني أخرى
٢٥-٥	-
طبقاً لاستخدام الغطى	آلات ومعدات
(مصنع العز للدرفلة ٦-٥ على أساس ٣ وربiyات)	-
٥-٢	الدرافيل (الات و معدات)
وسائل نقل وانتقال	-
أثاث ومعدات مكاتب	-
١٠-٣	-
٨	-
٥-٤	-
طبقاً لعقد الإيجار أو العمر الإفتراضي المقدر لها أيهما أقل	-
-	تحسينات على مباني مؤجرة

الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعادات الأصول الثابتة يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة.

٣-٣٨ التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم الإعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد المجموعة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكاليفه بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الإعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصروف عند تكبدتها.

٤-٣٨ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتضى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة لغرض التي اقتضت من أجله.

٥-٣٨ الأصول الأخرى

- تتمثل الأصول الأخرى في تكلفة التراخيص والتي يتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة.
- ظهر الأصول الأخرى بتكلفة الشراء والتي تتضمن أي مصاريف أخرى لازمة للأصل حتى يتم استخدامه في الغرض الذي تم اقتناءه من أجله، مطروحاً منه مجموع خسائر الأضمحلال والاستهلاك.

٦-٣٨ استثمارات في شركات شقيقة

الاستثمارات في شركات شقيقة يتم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والتحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخضع رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمار في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضمني لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفووعات نيابة عن الشركات الشقيقة.

في حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للأضمحلال في قيمة الاستثمار.

٧-٣٨ استثمارات متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة فيما عدا خسائر الأضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم إثباتها بالتكلفة مخصوصاً منها أية خسائر أضمحلال في قيمتها.

٨-٣٨ استثمارات في آذون خزانة

يتم إثبات الاستثمارات في آذون الخزانة مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم الإثبات اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة، ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة الاستردادية خلال المدة من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بإستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٩-٣٨ الشهرة

تمثل الشهرة في الزيادة في تكلفة الإقتاء عن حصة الشركة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المستهلكة في تاريخ الإقتاء هذا ويتم دراسة إضمحلال الشهرة في تاريخ المركز المالي المجمع وذلك تحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر عن إضمحلال رصيد الشهرة وفي حالة وجود ذلك تقوم الشركة بتقدير مبلغ الإضمحلال في قيمة الشهرة وإثباته في قائمة الدخل المجمعة عن العام.

١٠-٣٩ المخزون

يتم تقييم عناصر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد التكفة وفقاً للأسس التالية:

- **الخامات:** على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسجيل المنصرف منها بإستخدام طريقة الوارد أولاً.

- **قطع الغيار والمواد والمهمات:** على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسجيل المنصرف منها بإستخدام طريقة المتوسط المرجح.

- **الإنتاج غير التام:** على أساس التكفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكفة الخامات والأجور الصناعية المباشرة والمصروفات والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.

- **الإنتاج التام:** على أساس التكفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف.

١١-٣٩ العملاء وأوراق القبض والمديونون

يتم الإثبات الأولى للعملاء وأوراق القبض والمديونون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلي ويخصم منها خسائر الإضمحلال المقدرة في قيمتها.

١٢-٣٩ النقدية وما في حكمها

تضمن النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك ووثائق الاستثمار والودائع لأجل وأذون الخزانة والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور، ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكتشف والذي سوف يسدد عند طلبه أو يعتبر جزءاً من إدارة الشركة للنقدية. يتم إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة وفقاً للطريقة غير المباشرة.

١٣-٣٩ الموردون وأوراق الدفع والدائون

يتم الإثبات الأولى للموردين وأوراق الدفع والدائون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلي.

١٤-٣٩ الإضمحلال في قيمة الأصول**أ- الأصول المالية**

يتم اعتبار الأصل المالي مضمولاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الأض محلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى فإنه يتم إجراء اختبار الأض محلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشتراك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الأض محلال في قائمة الدخل المجمعة، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح لليبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل المجمعة.

يتم إلغاء خسائر الأض محلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الأض محلال. الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مدینونية يتم الاعتراف بإلغاء في قائمة الدخل المجمعة. يتم الاعتراف بإلغاء خسائر الأض محلال للأصول المالية المتاحة لليبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

بـ- الأصول غير المالية

تم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للأض محلال.

يتم الاعتراف بخسارة الأض محلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحده المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الأض محلال في قائمة الدخل المجمعة.

تمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

تم مراجعة خسائر الأض محلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة . وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الأض محلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمتها التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الأض محلال.

١٥-٣٨ الاقتراض بفائدة

- يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها تكلفة المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة على أساس سعر الفائدة الفعلي مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة.

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتکبدة لتمويل الأصول الثابت المؤهلة للرسملة خلال فترة الإنشاء / التجهيزات حتى يصبح الأصل جاهز للاستخدام من الناحية الاقتصادية.

١٦-٣٨ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً. هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالى وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالياً لها.

١٧-٣٨ رأس المال

إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر للشركة (سواء بطريق مباشر أو عن طريق إحدى الشركات التابعة لها) فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية ويتم تبويبه كأسمهم خزينة مخصوصاً في جانب حقوق الملكية.

١٨-٣٩ الإيرادات

أ- إيرادات المبيعات

يتم الاعتراف بإيراد المبيعات عند إنتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري وذلك عند تسليم البضائع. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكيد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو عدم القدرة على تحديد التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح بقائمة الدخل المجمعة في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمحققة بعد تاريخ الاقتناء.

ج- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة طبقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

١٩-٣٩ عقود التأجير التمويلي

ترجم القيمة الإيجارية المستحقة ومصروفات الصيانة والإصلاح عن أصول مستأجرة بنظام عقود التأجير التمويلي كمصروفات بقائمة الدخل المجمعة عن الفترة طبقاً لأساس الاستحقاق، وفي نهاية العقد وحال رغبة المجموعة بشراء الأصول المستأجرة ثبتت تلك الأصول كأصول ثابتة بالقيمة المدفوعة لممارسة حق شراء تلك الأصول والمتفق عليها طبقاً للعقد ويتم إهلاكها على مدار العمر الإنتاجي المتبقى المقدر لها.

٢٠-٣٩ نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة النصيب الأساسي والمخفض للسهم لأسهامها العادية ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي أرباح أو خسائر العام الخاصة بحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢١-٣٩ ضرائب الدخل

تضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الدخل عن الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية. هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المركز المالي.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي.

هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.

يتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال الفترات التالية.

٢٢-٣٨ المنح المرتبطة بأصول

يتم أثبات المنح المرتبطة بأصول ثابتة كأيرادات مؤجلة ويتم الأعتراف بها كأيرادات وفقاً لشروط المنحة ويتم عرض رصيد الإيراد المؤجل ضمن التزامات طويلة الأجل بعد خصم الإيراد المؤجل المستحق خلال عام والذي يظهر ضمن بند الالتزامات المتداولة.

٢٣-٣٨ إدارة المخاطر المالية

تعرض المجموعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

- * خطر الإنتمان
- * خطر السيولة
- * خطر السوق

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بعرض المجموعة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف المجموعة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة المجموعة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية ضمن الإيضاحات المتضمنة في هذه القواعد المالية المجمعة .

يتولى مجالس إدارات المجموعة المسئولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة و متابعة تلك المخاطر ومدى إلتزامها بتلك المستويات. وتهدف المجموعة إلى وضع بيئة رقابية بناءً ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم وإلتزاماتهم.

١-٢٣-٣٨ خطر الإنتمان

يتمثل خطر الإنتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية للالتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء شركات المجموعة والمدينون الآخرون.

١-٢٣-٣٨ العملاء والمدينون الآخرون

إن تعرض المجموعة لخطر الإنتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، إن الخصائص الديموغرافية لقاعدة عملاء المجموعة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الإنتمان.

معظم مبيعات شركات المجموعة تتمثل في مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء بقيم متقاربة لكل عميل ولذلك ليس هناك ترکيز لخطر الإنتمان على عملاء محددين.

٢-١-٢٣-٣٨ النقدية وما في حكمها

يتعلق خطر الإنتمان الخاص بأرصدة النقدية وما في حكمها - عدا النقدية بالصندوق - والودائع المالية في عدم توافر السيولة لدى الطرف الآخر وبالتالي عدم قدرته على رد تلك الأرصدة والوفاء بإلتزاماته المنفق عليها نتيجة نقص السيولة لديه، وللحكم في ذلك الخطر تقوم المجموعة بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة على درجة ملائمة إئتمانية عالية ومستقرة.

٢-٢٣-٣٨ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء المجموعة لالتزاماتها في تاريخ إستحقاقها. إن منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكيد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها سيولة كافية لمقابلة إلتزاماتها في تاريخ إستحقاقها في الظروف العادلة والحرجة بدون تكب خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المجموعة ، كما تتأكد المجموعة من توافر النقية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٣-٢٣-٣٨ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

٤-٢٣-٣٨ خطر العملة

تعرض المجموعة لخطر العملة على المعاملات التي تتم بعملات أجنبية بخلاف عملة القيد بالدفاتر والتي تتمثل بصفة أساسية في الدولار الأمريكي واليورو. وفيما يتعلق بالأصول والإلتزامات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية فإن المجموعة تتأكد من أن صافي تعرضها لخطر العملات مضمون عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالأسعار الفورية عندما يكون ذلك ضروريًا لمواجهة عدم التوازن قصير الأجل.

٥-٢٣-٣٨ خطر سعر الفائدة

تعرض المجموعة لخطر التقلبات في أسعار الفائدة خاصة تلك المتعلقة بعمليات الإقراض والتسهيلات الإئتمانية حيث أن عمليات الإقراض ذات سعر الفائدة المتغير تعرض المجموعة لخطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية وكذلك عمليات الإقراض ذات سعر الفائدة الثابت تعرض المجموعة إلى مخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة. وتتمثل الإستراتيجية المطبقة للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة إلى إيجاد قدر من التوازن في الهيكل التمويلي للمجموعة من خلال مزيج من العقود التمويلية ذات سعر الفائدة الثابت والمتغير بناء على توقعات الإدارة للتغير في أسعار الفائدة.

٦-٣-٢٣-٣٨ خطر أسعار السوق الأخرى

ينشأ هذا الخطر من خطر التغير في أسعار أدوات حقوق الملكية المتناثرة للبيع التي تحتفظ بها المجموعة وترافق إدارة المجموعة أدوات حقوق الملكية بمحفظة الاستثمارات الخاصة بها بناء على مؤشرات السوق أو التقييم الموضوعي للقواعد المالية الخاصة بهذه الأسهم. وتنتمي إدارة الإستثمارات المالية الهامة بالمحفظة بالنسبة لكل إستثمار على حده وكافة قرارات الشراء والبيع يتم إعتمادها بواسطة مجالس إدارة شركات المجموعة. إن الهدف الأساسي لإستراتيجية الإستثمار الخاصة بالمجموعة هو تعظيم العائد من هذه الإستثمارات وستعين الإدارة بالإستشاريين الخارجيين في هذا الشأن.

٧-٢٣-٣٨ إدارة رأس المال

إن سياسة مجالس إدارة شركات المجموعة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط. وتتولى مجالس إدارة الشركات متابعة العائد على رأس المال والذي حدده المجموعة بأنه صافي إيرادات النشاط مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين كما تراقب مجالس إدارة الشركات مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. لا توجد أية تغيرات في إستراتيجية المجموعة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع المجموعة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

٣٩ - إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية

قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معايير محاسبة أدوات المالية رقم (٤٧)	<p>١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.</p> <p>٢. طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبوييب الأصول المالية على أساس قياسها لاحقاً إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاوني للأصل المالي.</p> <p>٣. تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الأصول للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الأصول لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر حدث الخسارة.</p> <p>٤. بناءً على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلاً من المعايير التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات" 	<p>نسرى المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معًا في نفس التاريخ.</p> <p>تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)</p>	

<u>تاريخ التطبيق</u>	<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>المعايير الجديدة او المعدلة</u>
<p>يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p>	<p>تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.</p>	<p>١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥.</p> <p>٢. تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر.</p> <p>٣. يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة.</p> <p>٤. يتطلب المعيار أن يتتوفر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد.</p> <p>٥. التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.</p>	<p>معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"</p>
<p>يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" من العقود مع العملاء في نفس التوقيت.</p> <p>بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"،</p>	<p>تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.</p>	<p>١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه.</p> <p>٢. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعتات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.</p> <p>٣. بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.</p> <p>٤. بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحققة بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها</p>	<p>معايير محاسبة مصرى جديد (٤٩) "عقود التأجير"</p>

<u>تاريخ التطبيق</u>	<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>المعايير الجديدة أو المعدلة</u>
وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتحضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتصحيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدر قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.		<p>مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لنصافي الاستثمار في عقد التأجير.</p> <p>٥. بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.</p>	
يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتنقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير.	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليل وتسوية نظام مزايا العاملين.	معايير المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"
يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلاها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتنقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير.	<p>تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلاها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" 	معايير المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"

<u>تاريخ التطبيق</u>	<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>المعايير الجديدة أو المعدلة</u>
يسري التفسير رقم (١) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	<p>يقدم هذا التفسير إرشادات بشأن المحاسبة من قبل المشغلين لترتيبات امتياز الخدمة العامة من كيان عام - إلى - كيان خاص، وذلك لتشييد وتشغيل وصيانة البنية التحتية للمنافع العامة - مثل الطرق، والكباري والأفاق، والمستشفيات، والمطارات، ومرافق توزيع المياه، وإمدادات الطاقة وشبكات الاتصالات ...، إلخ.</p> <p>ويمنح هذا التفسير خيار الاستمرار في تطبيق المعالجة السابقة لترتيبات امتيازات الخدمة العامة القائمة قبل ١ يناير ٢٠١٩ للمنشآت التي كانت تعرف وتقوم بقياس أصول هذه الترتيبات على أنها أصول ثابتة وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكتها" إلى حين انتهاء مدتها.</p>	إصدار تفسير محاسبي مصرى رقم (١) "ترتيبات امتيازات الخدمات العامة"
يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجموعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشآت.	معايير المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم في الأرباح"
يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	<p>تم الغاء استخدام خيار نموذج القيمة العادلة لجميع المنشآت عند القياس اللاحق لاستثماراتها العقارية والالتزام فقط بنموذج التكلفة، مع إلزام صناديق الاستثمار العقاري فقط باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق لجميع أصولها العقارية. وبناء على هذا التعديل فقد تم تعديل كلا من:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة. - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" 	معايير المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري"
يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في الالتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلا من التغيرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغيرات غير نقدية.	معايير المحاسبة المصري المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"